

البدر اللامع

﴿ في نظم جمع الجوامع ﴾

« للعالم النحوى الاصولى »

﴿ سيدى على الاشعوى ﴾

طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه آمين

الطبعة الاولى

(على نفقة حضرة الفاضل)

﴿ الشيخ عبد الله بن عبد العزيز ﴾

سنة ١٣٣٢ هـ

منشأة البعثات كجوار مناعة بغير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول ذو التقصير أأشتموني على الحمد لله المهيمن العلي
وأفضل الصلاة والسلام على النبي أحمد التهامي
وآله أهل السنا ولمة
وبعد فإلعلم عظيم النفع
وقد تسامت رتبة الاصلين
هذا ومن أحسن ما قد جمعا
في حسن ترصيف متين الشبك
فاخترت أن أنظمه في رجز
قصدا الي تسهيله بالنظم
لأن طبع المرء مجبول على
أمنحه من غرر الفوائد
مميّزا ما زدته بقلت
وربما اغير التعبير
لأجل شيء يقتضى التغيرا

والأصل من مقدمات قادمة والكُتُب السبعة ثم خاتمة
وربنا أسأل أن ينفع به وأن يقيم الوزن لى بسببه
وأن يَمُن بالرضى والرحمة لى وللأصل وكل الامه

﴿ الكلام فى المقدمات ﴾

مجموع طُرُق الفقه الاجمالية فن أصول الفقه لاعرفانُ تى
عارفها وطُرُق الاستفاده منها وحال المستفيد عادة
هو الأصول قلتُ حد تين فى حدّ الأصول حدّه لم يوف
وشيخنا ذا حيث تين ضمنا حدّ الأصول وبه عن ذاغنى
والفقه باعتبار فنّ الفرع علم بالاحكام التى للشرع
لأحمد الفرعية التحصيلى ذا العلم من دليلها التفصيلى
والحكم فى الشرع خطاب الرؤف (١) علق بالفعل من المكلف
بالاقتضاء أو بتخيير فلا حكم سوى لله جل وعلا
والحسن والقبح بمعنى ما يرى ملائماً للطبع أو منافراً
وصفة الكمال والنقص أنسب للعقل أمّا ما بمعنى الموجب
شرعا لمدح أو لذم عاجلا ولثواب أو عقاب آجلا
فذا أنسب للشرع لا للعقل فخالقن معتزلى الأصل
والشكر للمنع بالشرع لزّم لا العقل قيل للشرع لاحكم يُلم

(١) رؤف على فعل لغة فى الرؤف

فالامرُ موقوف الى أن يُجلى
 فان نفى ثلث لهم وقِف
 فلم يكلف غافل وملجأ
 وهكذا المكره في الصحيح
 فالانتم للقاتل من ايشاره
 قلت جواز أنه يكلف
 والامر بالمعدوم قد تعلقا
 ثم إن اقتضى الخطابُ الفعل مع
 أو تركه بالجزم فالتحريم
 إن خص بالنهي فكره أولا
 وإن أتى مخيرا فهو بعد
 شرطا صحيحا فاسدا إذا منع
 وحد كل واحد منها عرف
 وعن أبي حنيفة الخلاف
 لسنة ومستحب ندب
 والخلف لفظ وبالشروع ما
 وانما يلزم في الحج به
 والسبب الذي يضاف الحكم له
 من حيث ذا معرف أو غيره
 وحكم المعتزلون العقلا
 فباباحة وحظر ما اعترف
 ورأى من أجاز هذا خطأ
 ولو على التقل بلا مبيح
 بقاء نفسه لدى إجباره
 أقوى اليه رجع المصنف
 معنى وخلف ذى اعتزال طرقا
 جزم فإيجاب ولا التدبضع
 أو دون جزم فله تقسيم
 فهو المسمى بخلاف الأولى
 حينئذ اباحة وإن ورد
 أوسيا فذا خطاب الوضع
 وعندنا الواجب للفرض ردف
 وعده لفظيا والارتداد
 تطوع بخلف بعض الصحب
 يلزمه النعمان قسرا ألزما
 لأنه كفره في الشبه
 لنسبة التعلق المتصلة
 والشرط في التخصيص يأتي ذكره

والمانع الوصف الوجودى صِف
 تقيض 'حكم الشئ' كالأبوة
 وفاق 'ذى الوجهين وجه الشرع'
 كون القضاء بعده لا يفتقر
 وقد به اجزاؤها أى قد قضى
 وخصص الاجزاء بالمطلوب
 قابلهما البطالان ذارديفه
 ثم الاداء فعل 'بعض قيل بل'
 قبل الخروج والمؤدّى ما فعل
 مقدّرا بالشرع قدرا مطلقا
 أى فعل كل قيل به، نبى ما انقضى
 لفعله ما يقتضيه مسجلا
 والفعل ثانيا اذا اعاده
 وقيل عذر فصلاة كزرا
 فهو الموافق لما الفقه جرى
 سهلاً لعذر مع قيام السبب
 كأكل ميت لا اضطرار قصر
 فى حيث لا يجهد صوم واجبا
 خلاف الاولى قلت للنهيين
 بالظاهر المنضبط المعرف
 لدى القصاص ثم حد الصحة
 وقيل ان عبادة فارعى
 بصحة العقد ترتب الأثر
 عبادة وقيل اسقاط القضا
 وقيل بالواجب لا المندوب
 وهو الفساد لا أبا حنيفة
 كل الذى وقت جوازه دخل
 والوقت حد بالزمان اللذجل
 ثم القضا ضد اداء سبعا
 وقت له تداركا لما مضى
 مقضيه هو الذى قد فعلا
 فقيل ان خلال اعاده
 معادة قلت المؤخر أنصرا
 عليه ثم الحكم ان تغيرا
 للحكم الاصلى رخصة يلقب
 مراحل والسلم فطر السفر
 ومستحبا أو مباحا آيبا
 لا تلفها كغاصب الخفين

١
و غسل خف ماسح والآ
بأنه ما يمكن التوصل
فيه لمطلوب يراد تخبري
لسلف لنا قليل مكتسب
وحدنا المطرد المنعكس
قيل الكلام أزل لا قد منعا
والنظر الفكر الذي يؤدي
وسم إدراكا خلا عن حكم
جازمه الذي أبا التغيرا
هو اعتقاد صح حيث طابقا
وما سوى الجازم فهو ظن
لانه راجح أو مرجوح
والعلم قد قال الامام حده
بخكم ذهن جازم مطابق
تعريفه لانه ضروري
فالراى الامساك لعسر الفهم
لم يتفاوت وتفاوت الطرق
والجهل حد باننا العلم بما
رقل بل تصور الشيء على

عزيمة ثم الدليل قد جلا
بالنظر الصحيح حين يعمل
والخلف في العلم عقيب النظر
وقيل لا قلت والاوّل أحب
والجامع المانع وهو أنفس
اسم الخطاب قيل أو تنوعا
لعلم أو ظن يجزم الحد
تصورا تصديقه بالحكم
علم وما قد يقبل التغيرا
وفاسد ان لم يكن مطابقا
وهم وشك قد حواه الذهن
أو ذو تساوي فارع ما يلوح
أمر ضروري وقيل حده
لموجب وقيل غير لائق
أبو المعالي عسر التصوير
قال المحققون جزم العلم
من كثرة الذى به قد اعتلق
يقصد أى من شأنه أن يعلم
خلاف هيئة عليه حصلا

والسهو عن معلومنا الذهولُ قلت وفي نسياننا يزولُ

﴿مسئلة﴾

الحسنُ المأذون فيه واجبا ومستحباً ومباحاً آيا
قبل كذا فعل سوى المكثف بما نُهى عنه القبيح عرّف
فداخل في ذا خلاف الاولى قال امام الحرمين قولاً
لا يوصف المكروه بالقبيح كلاً ولا بالحسن المليح

﴿مسئلة﴾

ما جاز أن يُترك ليس واجبا وُجِّلُ أهلُ الفقه مالَ ذاهبا
الى وجوب الصوم حال العذر على مريضٍ حائضٍ ذي سفر
وقيل هذا دون الاولين قال الامام أحد الشَّهْرِيْنَ
عليه واللفظُ مردّدُ الخلافِ ثم هل المندوبُ مأمورٌ بخلاف
وفي الاصح لم يكن مكلفاً بفعله كذا المباح قد وفا
من أجل هذا كان تكليفُ الوريّ لإزامهم ما فيه كُلفةٌ ترى
لاطلب المذکورُ خلاف ما جنح الباقلانيُّ له ثم الاصح
أن المباح ليس جنس ما يجب وأنه من حيث هو ما طلب
والتلف لفظي فان المرعي وصفُ الاباحة بحكم شرعي
فانه نسخُ الوجوب إذ يجي بقي الجواز يعني انتفاء الحرج
وقيل بقي بعده الاباحة وقيل الاستحباب للرَّجَاحه

قلت رأى الحجة انه قلب لما عليه كان قبل أن يجب

﴿مسئلة﴾

الامر بالواحد من أشياء قد أوجب فردا لا بعينه فقد
وقيل كلاً بواحد يحط وقيل بالعين وبالعير سقط
وقيل ما يختاره المطالب فان أنى بالكل قيل الواجب
أفضلها وان بترك الكل آل فقبل إثمه على أدنى الخصال
تحريم فرد لا بعينه عقل جوازه خلفاً لرأى المعتزل
والتخير ترى ذى تفرغه وقيل لم ترد بذلك اللفه

﴿مسئلة﴾

فرض الكفاية مهم يقصد حصوله من فاعل ما يوجد
وظنه الاستاذ والجويني ونجمله يفضل فرض العين
وهو على البعض كما الامام سام لا الكل خلف الجل والشيخ الامام
ومهم ذا البعض فى المختار وقيل بل معين للبارى
وقيل من قام به وقد وضع تعيينه عند الشروع فى الاصح
قلت الاصح أن ذا لا يطرد سنة ذى كفرها فيما عهد

﴿مسئلة﴾

جميع وقت ظهورنا جوازا ونحوه وقت أداء جازا
وليس واجبا على المؤخر عزم امثال ذان رأى الا كثر

قلت وقد صحح فيه النووي وجوب ذا العزم إذا فهو القوي
وقيل الاول وقيل الآخر وما على هذين ينهى ظاهر
والحنفي ما به الادا اتصل منه والا آخر له احتمال
لكن لدى تقديم الكرخي بقا تكليفه لا آخر الوقت انتقا
فان يزل يعد فعلا ما فعل قلت أبو اسحاق عنه قد نقل
اطلاقه كحزبه لكن على ما ما هنا اطلاقه قد حملا
ومن يؤخر مع ظن الموت عص فان يعيش ويوف فالجمهور نص
على الاداء لا القضا كالتأضيي أعنى أبا بكر مع القاضي حسين
ومع ظنه البقا الصحيح لا يعصى خلاف ما كبحج مهلا

﴿مسئلة﴾

ما لا يتم واجب قد أطلقا الا به المقدور أو جب مطلقا
كالا كثرين ثالث الشقاق إن سبباً كالنار للاحراق
أبو المعالي شرطه الشرعا لا ما يرى عقلياً أو عادياً
فترك ما حرّم لو تعذرا الا يترك الغير واجبا يرى
أو تختلط عرس بغيرها فتين حرم كنسى طالق من زوجتين

﴿مسئلة﴾

مطلق أمر كزها ما تناولا خلاف رأى الحنفى فحاولا
بطل صلاة الزمن المكروه ولو ترى كراهة التنزيه

أما الذي توحيده بالذات
 في نحو مغضوب فقال المعظم
 وقيل بل يثاب والقاضي ذهب
 ثم وأحمد نفاها معا
 آت بواجب خلافا لأبي
 قال إمام الحرمين مرتبك
 مع انقطاع جبل تكليف وضيق
 وساقط على جريح أن حصل
 قيل البقا وقيل في انتقال
 لا حكم فيه موضح الاشكال

بجهتين جاء كالصلاة
 فيه تصحُّ والثواب يُجزمُ
 والفخر للبطل ويسقط الطلب
 وخارجٌ من أرض غضب مقلما
 هاشم القاتل بل بما أبي
 في ورطة العصيان يعني مشبك
 من مانع النهي وذامعي دقيق
 مكث يمت وكفهو أن انتقل
 مخير قال أبو المعالي
 يُلغى وقد توقف الغزالي

﴿مسئلة﴾

وجوزوا التكليف بالحال
 وابن دقيق العيد والشيخ أبو
 للاعتزال غير ما قد امتنع
 والآمدى وأهل الاعتزال من
 وابن الجويني كونه قصداً طلب
 والمذهب الحق وقوع الممتنع

أي مطلقاً ومنع الغزالي
 حامد والاكثر ممن ينسب
 لعلمه جلُّ بأن ليس يقع
 بغداد ما للذات منعه زكن
 أي لا ورود نفس صيغة الطلب
 بالغير لا للذات فامنع ما منع

﴿مسئلة﴾

حصول شرط الشيء شرعاً ما اشترط
 في صحة التكليف جُلُّ من ضبط

في الكافرين كفوا الفروعا
 خلفنا رأى الاسفرائثي أبي
 مفرضة وصححوا الوقوعا
 حامد والا كثر من منتسب
 للحنفى مطلقا والجاعل
 في ذي ارتداد دون الاصل يلقي
 وخصص الشيخ الامام خلفنا
 فيما جرى خطاب تكليف وما
 اليه من خطاب وضع اتى
 لا في الجنائيات ولا الاتلاف
 وأثر العقود وهو الوافي

﴿مسئلة﴾

لم يك تكليف سوى بفعل
 بالكف كف أى بالانتهاء
 فمعدنا في نحو لا تصل
 وفاق ما الشيخ الامام رأى
 وقيل فعل الضد قوم كلفنا
 بعدم الصلاة أى بالانتفا
 قتل نعم ليس أنجره فقط
 تعلقاً من قبل أن ياشراً
 وقيل قصد الترك فيه يشترط
 والامر عند الجزم للفعل سرى
 بعد دخول وقته الزاما
 ويستمر حالة المباشرة
 في مذهب الاكثر من باشره
 قال امام الحرميين ينقطع
 وهو فيه للغزالي تبع
 وقال قوم لم يكن تعلقاً
 الا لديها وهو قول حَقَقَا
 فاللوم قبلها على التلبس
 بكفه المنهى فافهم وقس

﴿مسئلة﴾

يصح تكليف وائر طلبه
 يُعلم في الصحيح للمأمور به

مع علم أمر كذا الذي أمر في الأظهر انتفاء شرط اعتبار
 لصحة الإيقاع عند وقته كهم غداً مع علم سبق موته
 على غداً خلفاً لذي اعتزال وابن الجويني أبي المعالي
 قلت على مقابل الأظهر قد جرى اتفاقهم فقطعاً يعتقد
 ومع جهل أمر بالاتفا فباتفاق أنه قد كفا

﴿ خاتمة ﴾

الحكم قد يعلق بالذي انصل به على الترتيب أو على البدل
 فيحرم الجمع لدي الحالين أو يباح أو يسن فأرجع ما رجوا

﴿ الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال ﴾

كتابنا القرآن والمعنى هنا تكلم من ربنا نبينا
 طه للاعجاز ببعضه وله تعبداً تتلوا ومنه البسملة
 أول كل سورة لا التوبة على الصحيح إذ أنت مكتوبه
 لا ما بآحاد أتى على الأصح قلت ووجه ذا الخلاف ماوضح
 إذ إنما الخلاف في الجمعية والسبع عن تواتر مروية
 وقيل إلا ما الاداء ناله كالدّ والتخفيف والامالة
 قال أبو شامة والذّقرّا فيه من الالفاظ خلف القرّا
 وبالشدوذ لم يجزان يُقرا وذا الصحيح ما بعدى العشرّا
 خلاف ما للشيخ الامام اعتقدا والبغوى وقيل ما السبع عدا

أما سلوك مسلك الآحاد به فهو الصحيح لوجود نسيه
وامنع ورود مهمل في السنة وفي الكتاب مكذب الحشوية
وما به يعني سوى ما أنباء بلا دليل مكذبا للرجته
هل البيان واجب في مجمل نالها الاصح ان للعمل
والحق انه دليل النقل قد يجدى اليقين بقرائن انعقد
* المنطوق والمفهوم *

منطوقنا معنى عليه اللفظ دل في موضع النطق فنص إن بذل
معنى سواء فيه ان يلوحا وظاهر ان يحتمل مرجوحا
ماجزء معناه بجزئه بدا مركبا سمة وما لا مفردا
إفادة اللفظ لمعنى طابقه في وضعه دلالة المطابقة
وجزئه تضمنا بسام واللازم الذهني له التزام
وذين للعقل اثنين والسابقه لفظية لكونها المطابقة
ان صدق منطوق أو الصبح اقتضى اضرار شيء فدلالة اقتضا
وحيث لم تقتضه (١) العبارة مالم يكن قصد فدى اشاره
مفهومنا لا فيه ذا إن وافقه في حكمه المنطوق فالموافقه
فخوى الخطاب حيث أولى واذا ساوى فلحن (٢) قيل لا يرى كذا (٣)
قلت وذا الاكثرين بنى والخلف في تسمية وأما
في الاحتجاج فالوافق قد زعوا فالشافعي والامامان رأوا

(١) أي محل النطق (٢) لحن الخطاب (٣) مساو

أن دلالة لذا قيسيه (١) وقيل لا بل انها لفظية
 فالحجة (٢) السياق والقرائن تهما والامدى يقارن
 وهي (٣) مجازا طلق الاخص في أعمه وقيل نقل العرفي (٤)
 وان يخالفه فذا المخالفه وشرطه الذى استمر الله
 ما ترك المسكوت من كالهائب (٥) ولا جرى المذكور مجرى الغالب
 وقد نفي الثاني أبو المعالي (٦) أو جاله (٧) بحكمه أو غيره
 والمقتضى المذكور لا يمنع من بل قيل معروض المزيده
 جا (٩) صفة كالغنم التي قيدت لانه في السائم حسب في الاصح
 ثم هل المنقى معلوف (١١) الغنم قلت الامام (١٢) أول القولين قد
 وعلة ظرف وحال وعدد الا انما فصل الضمير خبرا
 وتقدير معمول واعلى ما جرى

- (١) أى قيسيه (٢) يعنى الغزالي (٣) أى دلالة (٤) حقيقة عرفية
 (٥) أى من مثل الخائف (٦) يعنى امام الحرمين (٧) أى المخاطب
 (٨) أى فى الحكم (٩) أى مفهوم المخالفة (١٠) أى نحو فى السائمة
 زكاة (١١) وهو غير السائمة (١٢) يعنى الرازي

من المخالفة مفهومٌ يلي إلا كما في لافى إلا على
ثم الذى قد قيل منطوق (١) على ما سيجي بيانه مفصلاً

❖ مسألة ❖

مفهومٌ خلف حجةً إلا اللقب
وقيل معنى لقباً (٢) رأى يفي
قابن خوريزمنداد عهداً قائله (٣)
وأنكر النعمان كلاً مسجلاً (٤)
وأنكر الشيخ الامام (٥) غير ما
قابن الجويني صفةً ما ناسبت
قلت وفي حجية الموافقة
أى لغةً وقيل للشرع انتسب
بالحجة الدقاق ثم الصيرفي
وفرقه أيضاً من الحنابلة
وقوم الخبر حسب عطلا
به لسان الشرع قد تكلموا
طوائف العدد حسب أنكرت
أبدى الانام كلهم موافقه

❖ مسألة ❖

قد قيل في الغاية منطوقٌ علا
فصفةٌ قد ناسبت ذا المدد
فعدد فسبق معمول لخاص
وخالف ابن الحاجب البيان
والاختصاص الحصر والشيخ الامام
والحق مفهومٌ له الشرط تلاً
فطاق الصفة غير العدد
قول البياني يفيد الاختصاص
وبعدّه الشيخ أبو حيان
يقول ليس الحصر بل نوع اهتمام

(١) بالاشارة (٢) أى اسم جامد علم أو اسم جنس (٣) أى قال
حجية مفهوم اللقب (٤) أى انشاء أو خبراً (٥) والد صاحب الأصل

﴿مسئلة﴾

الآمدى وأبو حيان لا يفيد حصراً إنما أى مسجلا
وحجة فاليكى والرازى وشيخنا الامام والشيرازى
تفيده فهما وقيل نطقا قلت أراد ذا المقال النطقا
هنا (١) وفى الغاية بالإشارة (٢) فقد بدا أنهما من داره (٣)
كأنما جرى أنما بالفتح فرع عن المكسور فى الاصح
ومن هنا ادعى الزمخشري أن هذى تفيد الحصر قلت ذاهن

﴿مسئلة﴾

من جملة الاطاف احداث اللفه لما الضمير قد حوى مبلغه
أقوى من المثال والاشاره افادة وأيسر العبارة
وتلك الفاظ المعانى عرفت نقلاً تواتراً وآحاداً وفت
وباكساب عقلنا من نقل لا بمجرد اطلاع العقل
مدلوله نفس اللفظ إما معنى جزئى أو كلى أو فى معنى
للفظ لفظ مفرد مستعمل ككلمة لنحو من أو مهمل
كمثل أقسام حروف المعجم مركب وذا لذيك اقسام
والوضع جعل اللفظ يعطى المعنى وشرط عباد به لا بمعنى

(١) أى فى انما (٢) أى ولو كان المنطوق بالإشارة (٣) أى من

دائرة المنطوق لا المفهوم

إذ عنده لا بد من مناسبة
 فقيل يعني أن هذى الحاملة
 وقيل يعني أنها تكفيه في
 قلت الصحيح منهما إذا الثاني
 فاللفظ للخارجي لا للذهني
 وشيخنا الامام بل للمعنى
 ولم يكن لكل معنى معتبر
 والمحكم المتضح المعنى قل
 عليه بعض الاصفيا قد يُطلع
 لما خفي من المعاني الآ
 كمنيتي الحال تقول الحركة
 في اللفظ المعنى الذي قد صاحبه
 على حصول الوضع للمشاكله (١)
 اعطاء معناه عن الوضع وفي
 حكاه عن عباد الاصفهاني
 يوضع خلقاً لامام الفن
 من حيث هو من غير أن يعني
 لفظ نعم لكل ما (٢) له افتقر
 بعلم ما تشابه اختص العلي
 الفخر لفظ شاع ليس يوضع
 على الخواص الراجعين عقلا
 معني عرى الجسم اقتضى تحركه

* مسألة *

قال ابن فورك وجهه وور السلف
 علمها الله بوحى أو خلق
 قلت كقول شيخنا الحلي
 للاشعري التوقيف أيضا ينسب
 لكونها ذات اصطلاح عرفت
 من الاشارة مع القرآن
 ان اللغات ذات توقيف سلف
 ذا الصوت أو علما ضروريا رزق
 الظاهر الاول عند العقل
 وأكثر المعتزلين يذهب
 بنحو ما أطفأنا تعرفت
 قال أبو اسحاق الاسفرائيني

(١) أى للمعاني المناسبة (٢) أى معنى

ما احتج في التعريف توقفي وما اليه لم يُحتج فيحتملها (١)
 وقيل عكسه وقد توقفا جهم علا والمصطفى أن يُوقفاً
 فيه عن القطع وأن الأولاً أعني به التوقيف مضمون العلا

﴿مسئلة﴾

الباقلائي وأبو المعالي والآمدی وكذا الغزالي
 لا تثبت اللغة بالقياس وخالف القوم أبو العباس
 نجل سريج ثمة الشيرازي وابن أبي هريرة والرازي
 وقيل تثبت الحقيقة فقط ولفظة القياس تعني من ضبط
 عن قوله محل ذا الخلاف ما لم ير الاستقراء فيه عمماً

﴿مسئلة﴾

اللفظ والمعنى ان اتحد كل فان أبي الشرك تصوراً فقل
 اللفظ جزئي والآ كلى فتواط ما استوى في الكل
 مشكك لدى تفاوت وان تعدداً فتباين يعين
 فان يك المعنى هو الذي اتحد لا اللفظ فهو مترادف يمد
 وعكسه ان كان في الشئيين حقيقة مشترك كالعين
 أولاً فذا (٣) في ذا (٤) حقيقة ورد وذا (٥) مجازاً مثل معني الأسد
 والعلم اسم لمعين وضع لم يتناول غيره أي لم يشع
 فان يرى التعيين خارجياً فالشخص قل والجنس فهُ ذهنيّاً

(١) أي التوقيف والاصطلاح (٣) لفظ (٤) معنى أصل (٥) معنى ثاني

وان لماهيته من حيث هي يوضع فباسم الجنس حقاسمه

❖ مسألة ❖

الاشتقاق ردّ لفظ جازا معنى الى لفظ ولو مجازا
 لنسبة بينهما في المعنى وفي الاصول من حروف المبني
 وعنده لا بُدّ من تغيير في لفظ ما اشتق ولو تقدّري
 وجاء مختصاً وذا اطراد كلفظي القارورة وعادي (١)
 من لم يعم وصف به ما اشتق له من لفظه اسمٌ خالف المعترله
 ومن بنّاهم مقال الكلي إن الخليل ذابح للنجل
 وهو ابنه اسماعيل في ماصحها مع اختلاف بينهم هل ذُبِحَا
 فان يعم ذوا اسم فالاشتقاق ضع حتما وفيما ليس ذا اسم امتنع
 واشتراط الجبل لكون المبني حقيقة بقاء أصل المعنى
 ان يك ممكن البقا وان لم فآخر الاجزاء كالتسكلم (٢)
 والثالث الوقف ومن هنا قل حقيقة في الحال اسم الفاعل
 معنى به حال التلبس فقد لا النطق خلف ما القرافي اعتقد
 وقيل ان على المحل دخلا وصف وجودي ينافي (٣) الا ولا
 لم يُسم بالاول بالاجماع قلت وذا الواقع في الشيع
 فالفخر مع أتباعه له استند وقد نحاه الامدي فليست
 وليس في المشتق اشعار عرف به خصوصية ذات انصف

(١) أي اسم الفاعل (٢) أي حال التلبس (٣) أي يناقض

* مسألة *

وقوع ذي ترادف تحققا ثعلب وابن فارس لا مطلقا
والفخر لا الاسما التي تعود للشرع ثم الحدّ والمحدود
ونحو لفظ حسن مع بسن عن الترادف عريا في الأحسن
والحق ذا التابع يعطى تقويه والردف عن ردف بنى للتسويه
ان لم يكن تبعه باللفظ تم وخالف الرازي بمنع منه عم
وصاحب المنهاج^(١) والهندي مما فيما اذا من لغتين وقما

* مسألة *

واقع المشترك البلغي لا وثعلب والابهرى مسجلا
وتخص قوم بالقران المنعا وقيل والحديث أيضا جما
وقيل واجب وقيل ممتنع والفخر بل بين التقيضين منع

* مسألة *

اطلاقه في معنيه جازا معا يصح لغة مجازا
والشافعي والقاضي والمعتزل حقيقة رأوه زاد الاول^(٢)
وظاهر في ذين حيث عدما قرينة فليحمل عليهما
والباقلاني جاء عنه محمل لكن عليهما احتياطا يحمل
قال أبو الحسين والفرزالي يصح أن يراد في المقال

(١) منهاج الوصول في الاصول (٢) شافعي

لا تنة في ائمة وقيل بل في النفي لا الاثبات جازا العمل
 وجمع هذا باعتبار معنيه ا كثرهم ان ساغ مبنى عليه
 وفي المجاز والحقيقة الخلاف خلقتا للباقلاني من خلاف
 ومن هنا فاعملوا الخير شمل ندبا وواجبا وقيل ذا مجل
 وقيل للقدر الذي يجوز ان يشتركا وهكذا المجازان

﴿مسئلة﴾

حقيقة لفظ بوضع أول مستعمل الى ثلاث فصل
 للغة عرفا وشرع تنى ووقع الاوثان جزما
 قوم لغوا شرعية امكانها وابن القشير والقاضى بل وجدانها
 وقال قوم وقعت ذى مسجلا وفرقة نعم سوى الايمان لا
 للامدى توقف قد وقعا واختار وفقا للامامين معا
 ولغى الحاجبي والشيرازي وقوع فرعية الامتياز
 أى دون دينته والشرعى ما^(١) لم يند سماه غير الشرعى
 وهو على المباح والمندوب يطلق قلت مثل ذى الوجوب
 مجاز اللفظ لدى انطلاقة ثانية فى الوضع عن علاقه
 فبان حتم الوضع قبل الحال وهو اتفاق دون الاستعمال
 وهو الذى اختير فقيل مسجلا والمرضى نعم سوى المصدر لا
 وواقع ذا خلاف الاسناد معا الفارسي فطلقا قد منعا

والظاهرى في كتاب سنة
 أو قبجها أو جهلها أو كان ذا
 وليس غالبا على اللغات قد
 حيث الحقيقة عن الامكان
 وهو والنقل خلاف الاصل
 قيل فللاضمار فاقا حملا
 بالشكل أو وصف بد أقديدى
 أو غالبا لا نادرا والضم
 كل لبعض لمسبب سبب
 في الاشتقاق ثم الاستعداد
 وتلحق الاسناد في المعروف
 وافقت في ذا النقشوان وابنا
 أما الامام الحرف مطلقا منع
 وليس في الاعلام خلف الحجة
 بصحة النفي المجاز يستبين
 وقد حتم الطرد والطريقة
 يوقف على المسمي الذي تبع
 ثم اشتراط السمع قالوا مصطفي
 واعديل له لثقل الحقيقة
 بلاغة أو شهرة أو غير ذا
 شد فتى جنى ولا لمعتمد
 خلت خلاف مذهب النعمان
 وفوق الاشتراك عند الحمل
 ومنهما التخصيص فيه أولا
 أو باعتبار ما يؤل قطعا
 مرارا النقصان ثم الزيد
 عكسهما تعلق بذى نسب
 قلت وفي الحروف قرب بادي
 وجاء في الافعال والحروف
 عبد السلام قلت وهو الاسنا
 والفعل والمشتق الا بالتبع
 فيما للمح صفة توجه
 ويتبادر السوى لولا القرين
 في جمعه يخالف الحقيقة
 لزوم قيد وضعه للممتنع
 في نوعه والامدى توقفا

لفظ سوى الاعلام فاه العرب به بوضع غيرهم معرّب
وليس في القرآن وفقى المعظم وابن جرير والامام الاعظم
(مسئلة)

اللفظ ذو حقيقة أو ذو مجاز أو باعتبارين كلا الوصفين جاز
وقبل الاستعمال متغىّ كلا ذين على عرف المخاطب احتملا
ففي خطاب الشرع معنى شرعى لان هذا عرفه والمرعى
من بعد عرف ثم اللغوى للامدى والحجة الخلف روى
في المثبت الشرعى قالا المجل وفى ذلك اللغوى ذا يحمل
وفى مجاز راجح تعارض حقيقة بالضد ثالث الرضى
ذا مجمل ثبوت حكم فى الحساب يمكن كونه مراداً من خطاب
لكن مجازا لا يدل أنه مراده الخطاب بَقِيَّة
على حقيقة له خلفا لما لمذهب الكرخى والبصرى اتقى

(مسئلة)

كناية لفظ قد استعمال فى معناه والمراد لازم وفى
فهى حقيقة فان لم يرد معناه بل قالا بلزوم قد
عن لازم فهو مجاز ثم حد تعريض المعمل فى معناه قد
لوح بالغير وبالحقيقة يسمى الذى يكون ذو طريقه

(الحروف)

إذن يقول سيديوه للجواب مع الجزاء والشكويين أجاب

بداءاً الفارسيُّ غالباً
أو قسمت للشك للتخيير
وقربت كذا الحريري ادعى
أى حرف تفسير ندانم يبعد
وان تشدد فسمى مستفهما
ونعتاً أو حالاً على الكمال دل
إذا اسم ماض ظرفاً أو مفعولاً
مضافاً اسم زمن له وضع
معللاً حرفاً وقيل ظرفاً
إذا الفجا حرف وفاق السالك
زنجشري الزجاج بل ظرف زمان
ظرفاً للاستقبال جا والشرط جر
الباء للالصاق جا للتعديه
وسبب وبدل مقابله
وجاء مع وعن وفي وكلى
كذاها التبعيض وفق الاصمعي
بل حرف عطف والاضراب عرض
يد سمي كغيره أو من أجل
على الصحيح فيهما وبأدى

إن جاء شرطاً زائداً وسالماً
كالواو بل أى وللتخيير
كليت شعري سلماً أو ودعاً
أو من توسط دنا تردّد
به وشرطاً فما وموصولاً كما
ووصلةً إلى ندا ما فيه أل
به منه كذا أتى بديلاً
ولاستقبل وقت في الاصح
مفاجئاً وفاق عمرو يلقي
في مذهب الاخفش وابن مالك
مبرد مع ابن عصفور مكان
أى غالباً للحال والماضي ندر
والاستعانة بكاء التسميه
وقسم وأكدوا بالناقله
وعلة وغاية مثل الى
والفارسي وابن مالك وعي
ابطالاً أو تحوُّلاً الى بغرض
ثم لعطف شركة ومهل
قبله ذالها بالخلف للعبادي

حتى انتهاء غالبا وعله
 رب لتكثير وتقليل . ولم
 على الاصح انها اسم تلقى
 يفيد الاستعلاء ومعنى مع وعن
 وجاء تقييلا وزيدا أما
 فالعطف ترتيبه يبدى مقبلا
 في جاء للظرف وللمصاحبه
 مؤكدا موافقا معنى على
 كي حرف تعليل ومثل أن وفا
 كل سمي يفيد الاستغراق في
 أعني بهذا المعرف المجموع مع
 اللام للتعليل واستحقاق او
 واختصاص قسم عتي عجب
 وأكدت وبلغت ومثل في
 لولا اقتضى في اسمية ان امتنع
 وفي المضارعة تخصيص حجا
 لو حرف شرط في المضى وقد يقع
 عند وقوع غيره والذي شاع
 لمحض ربط الشاوبين نفي

وجاء يستثنى به في قوله
 تخص واحدة خلاف من زعم
 مرادفا فوق وشاعت حرفا
 وفي ومن والبا ولكن فيه عن
 علا الفتي يعلو ففعل حتما
 بحسب الحال ويبدى سببا
 تعاليل التعويض والمناسبه
 وفا وباء وكذا معنى الى
 كجد لكي تعد من أهل الوفا
 أفراد ما نكر والمعرف
 أجزاء مفرد معرف يقع
 ملك وتملك وشبهه رأوا
 تعدية توکید سلب ما سلب
 من عن الي عند على بعد تنفي
 جوابه لكون شرطه وقع
 والماضي توبيخا وما للنفى جا
 مستقبلا عمر ولما كان يقع
 بغيره حرف امتناع لامتناع
 ومصطفى الشيخ الامام يصطفي

ان اقتضى امتناع ما وليه وكونه مستلزما تاليه
 ثم احتم انتفاء تال لا، ما ان لم يكن ما يخلف المقدما
 مثاله لو كان فيها الى فسدتا وان سوى يخلف فلا
 كقولنا لشبح لو جملا كان لكان حيوانا مثلا
 وحيث لم أثبت الاولى كالاثر لو لم يخف سم أو مساو كالخبير
 لو لم تكن ربيبة ما حلت او أدون في المثال ضمن الاصل لو
 اخوة النسب تلتقى لما حلت لما من الرضاع حرما
 قلت صواب ذا المثال عكسه لانه لو لم يخف لم نفسه
 ولتنّ ولتقليل أنى
 لن حرف نفي نصب استقبال مؤكدا وأبدا نفي المثال
 خلفا لمن زعمه وللدعا وفق ابن عصفور ففيه ذا ادعا
 ما اسمية حرفية خذ أولى نكرة قد وصفت موصولا
 تعجب استفهم وشرطا آتبه وقتية وغيرها والثانية
 كذا انقسام مصدرية كما قد جئت أجزيه بما قد انما
 بعمل وبسواه تنفي زادت بكف وبغير كف
 من لا ابتداء غالبا وبدل بعض بها أيضا وبين عال
 والفصل تنصيص العموم كالى والباوعن وفي وعند وعلى
 من الذى بالفتح اسم قد وفت شرطية نكرة قد وصفت
 موصولة وأفهم أبو على نكرة تمت وليس بجلى

هل حرف تصديق لا يجاب فلا تصورا وما له نفي تلا
 الواو تعطى مطلقا الجمعية وقيل بالترتيب والمعية
 الامر نفس لفظه حقيقه في الصيغة المخصوصة الطريقة
 لا الفعل قيل في المحل المشترك وقيل بين الاولين مشترك
 وقيل بين الاولين والصفة والشان والشئ وحد معرفه
 هو اقتضاء فعل غير كف عليه دل غير نحو كف
 فقد علو مع الاستعلاء اغفر وقيل بل كلاهما فيه اعتبار
 وأهل الاعتزال والسمعاني اعتبروا الاول دون الثاني
 كذا فتي الصباغ والشيرازي وعكس البصري ذا والرازي
 والآمدى مع فتي الحاجب عن أبي على وابنه اعتبار أن
 يراد باللفظ دلالة الطلب وطلب ثم بديهي النسب
 والامر عندنا سوى الارادة خلفا لما المعتزلى أراد

﴿مسئلة﴾

اختلف القائل بالنفسى هل للامر لفظ خصه الشيخ حظل
 فقيل للوقف وقيل الاشتراك والخلف في صيغة افعل كدراك
 جالوجوب التدب تهديد معا اباحة ارشاد الاذن الدعا
 تسخير تأديب امتان انذار قصد امتثال لاهانة اختصار
 تعويض التعجب الاخبار تكذيب المشورة اعتبار
 تعجيز التمنى والاكرام تكوين التسوية الانعام

حقيقة في الأول الجبل اعتقد
 وقيل ثان ما نريد المشترك
 وفيهما القاضي مع الغزالي
 وقيل فيهما وفي الاباحه
 وعابد الجبار الاعتزالي
 والابهرى الحتم أمر الرب
 وقيل بين الخمسة الأئمة
 وقيل وفاق ابن الجويني وأبي
 ذي الجزم في اللغة ثم ان حصل
 هل قبل بحث واجب ان يُعتقد
 فان تلا الحظر الامام أولمَح
 قال أبو الطيب والشيرازي
 قلت عليه الجزم للوجوب فا^(١)
 والنهي من بعد الوجوب المعظم
 قيل مبيح قيل للوجوب كف
 لغة شرعاً حجبي خلف ورد
 بينهما وقيل ذا وذا اشترك
 والآمدى وقفوا عن تالي
 وقيل في التهديد والثلاثة
 موضوعة لقصد الامتثال
 أمر النبي مبتدأ للندب
 وقيل بين الخمسة الأحكام
 حامد ذا حقيقة في الطلب
 بها من الشارع أوجب العمل
 منه الوجوب خلف عام قد ورد
 من بعد الاستئذان فالفعل يُبيح
 والسمعي والامام الرازي
 وابن الجويني منه قد توقفا
 حظار وقيل بل بكره يحكم
 عن سابق وابن الجويني وقف

❦ مسألة ❦

الأمر جا لطلب الماهية ليس لتكرار مولا للمرأة
 والمرّة أنسب لفرضية امتثال وقيل مدلوله الاستاذ قال

والقزويني التكرار يعطى مطلقاً وقيل ان كان بشرط علقاً
أو صفة وقيل بالتوقف قلت فقليل جا لواحد خفي
وقيل بل مشترك فيوقف الى قرينة لعرف تصريف
قليل معلقاً بغير الشرط كذا ولا للفور خلف رهط
قليل لفور أو لعزم قيل بل مشترك أى بين فور ومهل
قلت وقيل بل واحد جهل توقف ومن يبادر تمثل
خلفاً لمن منعه ومن وقف قلت اتفاقاً بامثال اتصف

﴿مسئلة﴾

الأمر الأول يقول الرازي وعابد الجبار والشيرازي
يستلزم القضا وقال الاكثر بل للقضا بأمر جديد يحضر
قلت أبا بكر عني وقد روي في الشيرازي وفاقه للاكثر
نم الأصح أن الاثنيان بما يؤمر للاجزاء فيه استلزاماً
وأن مر بالضرب ما به أمر وان أمراً بلفظ ذا وعمر
يدخله وان مأموراً قيل نيابة الا لمانع عقل

﴿مسئلة﴾

الشيخ والقاضي الامر النفسى بواحد معين للحسن
نفى يرى عن ضده الوجودى فقمى يرى فيها عن القعود
والقاضي عنه انه تضمنه والامدى كالامام استحسنة
وعابد الجبار مع أبي الحسين والحجة اقنى امام الحرمين

فصرّحاً بلا ولا قوم نعم لكن في أمر بإيجاب حكم
لنظايه لأعينه قطعاً ولا ضمنه على الأصح مُسْجَلاً
واللهي قيل فيه بالضدّ أمر قطعاً وقيل بالخلاف اللّذِمر
قلت وقيل لا فلا خلف كما به فحق الحاجب نقلاً جزماً

﴿مسئلة﴾

أمران غير متعاقبين أو	بمتخالفين غير أن رأوا
وان تعاقبا بهما تمثلاً	وما أتى تكرار ما الأمر جلا
ولم يكن عطفاً فقيل بهما	يعمل قلت ذا أجلّ منهما
وقيل تأكيد وقيل يوقف	والارجح التأسيس فيما يعطف
وقيل تأكيد فان ذا شرفاً	بالعادر قدّمه والآ فقنا
قلت الصواب الجزم بالتأسيس في	عطف اذا رُجحان ضدّ ينفي
فان أبي التكرار فيما سبقاً	فالثنان تأكيد وفاقاً مطلقاً
واللهي حدّ باقتضاء كف	عن فعل شيء لا بنحو كف
صيعته أنت بجُرْمة معاً	كراهة ارشاد والياس الدعا
ويقتضى الدوام ما لم يلتقى	قيد عداه وقيل مطلقاً
بيان عاقبه مع احتقار	قلت وللهديد والاختبار
ارادة امثال التأمين	تذكير الاهانة التطمين
وفي ارادة وفي التحريم ما	بيانه في الامر قد تقدما
وقد يرى عن واحد وعن عدد	جما وفرقاً وجمياً انقد

مثل مخير الحرام التفرقة ما بين نعليه الزنا مع سرقه
مطلق نهى الحظر للفساد فأ ونهى تنزيه كذا في المصطفى
شرعاً وقيل لغةً وقيلاً يقوم معناه له دليلاً
فيما عدا المعاملات مطلقاً وفي معاملات ان تحققاً
قال فتي عبد السلام واحتمل أيضاً رجوعه إلى أمر دخل
أولاًزم وفاق ما الجبل ضبط والفخر والحجة في الشك فقط
فان لخارج كذا التطهر بالغصب لم يفده عند الاكثر
وقال أحمد يفيد مستجلاً ولفظه حقيقة وان خلا
عن الفساد لدليل لحقاً والحنفي لا يفيد مطلقاً
بل الذي بعينه النهى قضى ما شرع الفساد فيه عرضاً
قال ومنهى لوصفه يفي يفيد صحة وقيل ان نفي
عنه القبول صحّحن وقيل بل نفي القبول عنه للفساد دل
قلت اذ ان ينف للعصيان فالأول الاقوى والا الثاني
ونفي الاجزاً يشبه نفي المعاد الى القبول قيل أولى بالفساد

✽ العام ✽

العام لفظ جاء للصالح له مستغرق من غير حصر دخله
ثم الصحيح ان تحته دخل نادرة وغير مقصود أهل
وان هذا بالجواز قد يلم وهو اتفاقاً من عوارض الكلم
قيل ومن عوارض المعاني وقيل ذا في الداخل الاذهان

يقال للمعنى أعم واللفظ عام مدلوله كلية أعنى يرام
 بالحكم فيه كل فرد ناسقه في السلب والاثبات بالمطابقة
 وليس كليا ولا كلا عرض دلالة له على أصل الغرض
 كما عزى للشافعي قطعية قلت ولا خلف بذى القضية
 وكل فرد خاصة ظنية وذالنا وقبل بل قطعية
 أكثر من للحنفية انتهى عموم أشخاص يراه استلزما
 عموم أحوال وأزمان بقاع ومذهب الشيخ الامام ذا مراعاة

مسئلة

كل مع الذى اتى أى وما ومن متى وأين ثم حينما
 ونحوها تعم فى المنصوص حقيقة وقيل للخصوص
 وقيل شركة وقيل توقف جمع بأل اضافة معرف
 بعم ما لم يك عهد حقا بالخلف لابن أبى على مطلقا
 ولابن أبى محمد اذا احتمل عهد محل مفرد كذا جعل
 والفخر لا مطلق الغزالي كشيخه لا ما من التأخلى
 واحده زاد وقد تميزا بوحدة فنا عموم أحرزا
 قلت المضاف عم كالحلى كاعط مالى ولد المعلى
 نكرة فى النفي للعموم بالوضع جا وقيل بالازوم
 وذالدى الشيخ الامام بصطفي قلت ومنسوب لحزب الحنفى
 تفيد نصا متى تنفى بلا تبرئة كقول لا حول ولا

قلت كذا ان حزت للسفيه
أو نفيها مثل غريب مطبق
كلفظ شيء ظاهر فيما عدا
قلت وفي معرض الامتنان
وقد يعمُّ اللفظ عرفاً مثلاً
كأن يرب على وصف يقوم
ثم الأصح أن جمعا منكرًا
جمع ثلاث لأننا وجازا
نعميم علم عم مدحاً ثم ذم
وثالث يعمُّ مطلقاً وعم
ولا أكلت في القوى قبل وان
لا المقضى ولا الذي قد عطينا
قلت عبارة الكثير ان يفي
ومثبت الفعل ونحو في السفر
معلقاً بعلة لفظاً نعم
وانه الترك الاستفصال
وان نحو أيها النبي لا
وان نحو أيها الناس شمل
ثالثه التفصيل ثم انه

بين كآن يوجد من حرفيه
أو بالقليل والكثير يصدق
هذا كلاً ذو باطل مُسَاعِدَا
والشرط كاعف ان أنك جاني
حرمت امهاتكم أو عقلاً
حكم والاستثناء معيار العموم
ليس بعام ثم ان اندراً
اطلاقه في واحد مجازا
ان لم يُعارض عام آخر ثم
شبيه لا يستويان في الأثم
اكت قلت ان هذا لم يبين
على الذي عمومُه قد عرفا
مفيد تخصيص خلاف الخنقي
قد كان يجمع ولا الذي حضر
عم قياساً خلف من ذاك زعم
نزل ما العموم في المقال
يشمل أمة النبي مُسَجَلَا
نبينا وان بقل قد اتصل
يعمُّ عبداً كافراً وانه

لا يتناول سوى الموجود بدون من يعقب في الوجود
 وأن من حين تفي شرطه تناول الأناث في القضية
 وأن جمعا كالمثني سائرا لا تدخل الأناث فيه ظاهرا
 قائما الخطاب للواحد ما بعده قيل عادة قد عمّا
 وانه خطاب ذكر سنة أهل الكتاب ماسرى للأمة
 وانه مخاطب داخل في ضمن عموم من خطابه في
 ان كان سيق خبرا لا أمرا قلت كذا الامر كما قد مرّا
 وان جمعا لاسم جنس حرّا بمن كن أموالهم اذ يقرأ
 من بعد خذ يقضى بأن يستغفرنا أنواعها والآمدي تعوفا

﴿التخصيص﴾

قصر الذي يعمّ بما شمله في بعضه التخصيص والتقابل له
 حكم يكون ثابتا لدى عدد والحق انه يجوز للأحد
 ان لم يكن أنى بلفظ جمع وان يكن فلا قل الجمع
 وقيل مطلقا ومنع المطلق شدّد وقيل المنع الآ ان ابقى
 ما ليس محصورا وقيل إلّا أن يبق منه ما يداني الاصلاح
 والعام ذو خص مراد حتما عمومه تناولا لا حكما
 وما به الخصوص يُعنى لم يرد كلى استعمال في جزء فقد
 لاجل ذا كان مجازا قطعاً والأول الاشبه فيه يُرعى
 وفاق ما الشيخ الامام ينتخب والفقها حقيقة قلت نسب

للشافعي والجلّ ممن يقتفي به وقال الرازي أغنى الخفي
 ان كان باق غير محصور عقل قوم اذا خص بما لا يستقل
 أبو المعالي ذا حقيقة مجاز ان باعتبارين هما اللفظ حاز
 تناولاً مع اقتصار ضيقا والا كثرون بل مجاز مطلقا
 وقيل ان يُثبتن منه نصا وقيل ان بغير لفظ خصصا

﴿المخصص﴾

الجلّ حجة مخصصا رأى وقيل إن عنه العموم أنبا
 وقيل حيث بمعين وضح تخصيصه قلت وذا هو الاصح
 وقيل في مخصص بمنفصل قلت صوابه هنا بمنصل
 وقيل في أقل جمع حقّا وقيل غير حجة ذا مطلقا
 قلت وذا الخلف الذي قد حازا يخص من يعده مجازا
 أما الذي يعده حقيقة فحجة قطعا يرى طريقه
 ويُتمسك بذي العموم في حياة طه قبل بحث المقتفي
 عن المخصص كذا بعد الوفا خلفا لما نجل سريج اصطفى
 ثم كفى في البحث ظن العدم خلفا لما للباقلاني ينتهي
 قلت عن الحجة جا توسط فقال إنما الذي يشترط
 هنا اعتقاد جازم وتسكن بالانتفاء النفس وهو أحسن

﴿المخصص﴾

قسمان ما خص قسم متصل وهو الى خمسة أقسام يصل

البدء الاستثنا وإذا أن يخرج
بنحو الآ من يكون قد جلا
بحسب العادة حتما وصلا
وقيل عام قيل بل أتى الأبد
وعن عطا وحسن في المجلس
وقيل ما لم ينتقل الى كلام
وقيل بل كلام ربنا وسع
ثانها ذا متواطىء ما قفا
قلت ومطويه ليس استثنا
ثم الاصح وفق نجيل الحاجب
بمشرة إلا ثلاثا العشر
ثم ثلاث أخرجت فأسندا
قيل له ذكرنا وقال الا كثر
والباقلاي قال معنى ذين
مركب ومفرد وقد لفا
قيل كذا الا كثر قيل والسوا
وقيل لم يستثن عقد من عدد
وهو من المنفى اثباتا بقى
وذات تعداد اذا تعاطفت

ما كان فى طى الكلام مدرجا
أصل التكلم وقيل مستجلا
عن ابن عباس لشهر فصلا
وابن جبير ثلث عام الأمد
مجاهد لستين ينتهى
وقيل ان كان نواه فى الكلام
جوازه فحسب أما المقطع
مشترك خامسها قد وقفا
هو مجاز فيه وهو الأسنى
أن مراد الغير من مخاطب
أى باعتبار عدة أفراد حصر
للباق تقديرا وكان مسندا
سبع والآ للمراد تظهر
قد جاء وضما بازاء اسمين
مستغرق خلف شذوذا سوغا
وقيل ان صراحة عددا حوى
وقيل مطلقا فأول ما ورد
وعكسه خلفا لرأى الخفى
فهى على الاول قد ترادفت

والكل اذا لا عطف كلاً علقه
 في جمل تعاطفت ذا يزجع
 وقيل إن سبق الجميع لغرض
 والفخر كالنعمان قال ما سلك
 وقيل يوقف وأما ما التحق
 أما القرآن بين جملتين في
 في غيره وللنساوى المزنى
 والشرط ثانيها وذافي العرف ما
 وما وجوده وجوداً عدماً
 وهو كالاستثنا اتصالاً وأحق
 وجائز على الوفاق أن يرد
 الا وفاق من في الاستثنا منع
 عوداً وان أتت فان توسطت
 قلت الذي يقوى اختصاص السابقه
 ما لم ير المعمول فيما لحقا
 والرابع الغاية كالاستثنا جرى
 بعد عموم لو أداه الربط
 أما كحتى مطلع الفجر فذا
 جب الاصابع من الاولى الى

بما تلا ما لم يكن مستغفقه
 للكل تفريقاً وقيل يجمع
 وقيل إن بالواو عطفها عرض
 سوى الاخيرة وقيل مشترك
 بفردات فهو بالكل أحق
 لفظ بحكم بالتساوى لا بنى
 مثل أبى يوسف منه يجتنى
 عدمه العدم منه لزماً
 بحسب الذات نرى مستلزماً
 بالعود للكل على القول الاحق
 قد أخرج الا كثر قلت لم يرد
 والثالث الصفة كالاستثنا وقع
 فالمصطفى اختصاصها بما تلت
 للجل بالجملة الملاصقه
 ضمير معمول لما قد سبقا
 في العود والمراد غاية ترى
 بها لعمها كحتى يعطو
 أنى لتحقيق العموم وكذا
 ابهامه الخامس عدت بدلاً

بعض. وذا الاكثر عنه أضربا
 والثاني من قسميه رب الفصل
 خلف شدوذ وابن ادريس منع
 وفي الاصح خص قرآن بما
 وهو بما تواترت قلت بلا
 وجاز تخصيص الكتاب الاعظم
 نالها إن ذا بقاطع جرى
 ومذهب الكرخي ان بما انفصل
 قلت وفي تخصيص ذا لذات
 وبالقياس. والامامُ ذا نفى
 قلت ففى سريج القائلُ ذا
 عيسى اذا لم يك قبل طارقا
 قوم اذا لم يك أصله وجد
 كرخيهم اذا لا بذى انفصال
 قلت وقطعى القياس ثبتا
 كذا دليل للخطاب قد وفا
 وان يقر فى الاصح قلت فى
 فى عطف أفراد الذى عم على
 بعض ومذهب الذى روى وان
 ولهم الشيخ الامام صوباً
 يجوز تخصيص بحس عقل
 الاسم والخلف الى اللفظ رجع
 منه وسنة بكل منهما
 خلف اذا قولية ذى يجتلى
 بخبر الواحد عند المعظم
 تخصيصه قبل وعكسه أرى
 خص وللقاضى توقف حصل
 تواتر هذا الخلاف يأتى
 أى مطلقاً أبو على ذا خفا
 أبو على كالامام نبذا
 مخصص غير القياس مطلقاً
 مخصصاً من العموم المنعقد
 خص توقف أبو المعالي
 مخصصاً جزماً وبالفحوى أتى
 على الاصح ثم فعل المصطفى
 عمل أمة النبي ثم اصطفى
 ما خص أو رجوع مضمراً الى
 كان صحابياً وذ كر البعض من

أفراد ما عَم لا يَخَصص قلت وقد يافى هذا مَخَصص
 بأن يُرى المفهوم منه يعتمد وأنَّ عادة بترك ما يعد
 من جملة الأمور تخصيص متى أقرها النبي أو الإجماع تا
 وأن ذا العموم لن يقتصرًا على الذى اعتيد ولا الذى ورّا
 بل يُلتهى لاجل ما قد مضى من عادة وأن نحو قد قضى
 للجار بالشفعة لم يعم وفاق ما للأكثرين ينتهى

﴿مسئلة﴾

يقفوا جواب عدم استقلال عمومًا أو خصوصًا السؤال
 والمستقل فالأخص جازان أمكن أن يعرف منه المستكن
 وما يساوى واضح والاكثر قلت ومنه الشافعى يعتبر
 فى عام على خصوص سبب جاء العموم لخصوص السبب
 فان قرينة لتعميم نصب فذاك أخرى ثم صورة السبب
 قطعية الدخول عند الاكثر فلا تخص باجتهاد النظر
 ظنية الشيخ الامام ذى اعتقد يقرب منها قال خاص قد ورد
 فى رسم آيات القران صاحبه نال حوى العموم المناسبه

﴿مسئلة﴾

الخاص ان عن عمل تربصًا نسخ ماعم والآ خصصًا
 وقيل ان تقارنا تعارضًا فى قدره كالنص خصصًا عارضًا

أبو المعالي مع حزب الخنفي العام ذو التأخير ناسخاً بفي
والوقف عند الجهل اذ كل سقط وان يرى العموم من وجه فقط
فليطلب الترجيح كما ينصر الخنفي نسخ المؤخر
* المطلق والمقيد *

مطلقنا هو الذي دل على ماهية من غير قيد دخلا
والآمدي والحاجي زعماء لوحدة شاعت أتى توهماء
* نكرة فأمرنا بمطلق ماهية قالاً يجوزني لقي
وليس شيئاً قيل بل بكل جزئي وقيل الاذن فيه يجلي
قلت وفيما صاحب الاصل ذكر من اعتراضه عليهما نظر
اذ مورد الامرين لفظ النكرة واذان ينكران ماذا اعتبره

* مسألة *

هذان كالعام وضده وزد أنهما حكمهما ان يتعد
وموجب وأثبتا وقد حصل مؤخر اذوالقيد عن وقت العمل
* بمطلق فناسخ والآ أوجب لمطلق عليه حملاً
وقيل هذا ناسخ حيث تلا قيل على المطلق ضد حملاً
في نفي ذين من مفهوم أقام قيده به وذى خاص وعام
وحيث ذا أمر وذا نهى وقى قيد بضد صفة ما اطلقاً
وأن يكونا مختلفا في الموجب عند أبي حنيفة الحمل أبي
وقيل يحمل هنا لفظاً فقد والشافعي بل قياساً قلت قد

صحيح هذا الأمدى والاكثر
 وفي اتحاد موجب مع اختلاف
 قلت وفي اختلاف ذين حكما
 قبيدين قد تنا فيا المطلق صد
 ومنهم الامام وهو اظهر
 حكمهما نزل على هذا الخلاف
 وموجبا لاحل يلقي جزما
 ان لم يكن أولى قياسا بالأحد
 ﴿الظاهر والمؤول﴾

الظاهر المعطى دلالة أنظن
 فان لما دل فصحيح أو لما
 أولا لشيء لعب ان يُسَمَّعا
 على ابتدئ ستين مسكينا على
 نكاحها عن الولي على اللقي
 ولا صيام للذي ما يتا
 ذكاة مجتن ذكاة أمه
 فالصدقات تلو لفظ آتيا
 وقول من ذارحم ملك حوى
 وسارق البيضة حين رجعوا
 أذانه على اذانه جعل
 تأويله حمل على مرجوح ظن
 ظن دليلا بفساده آحكاما
 مما نأى تأويل أمسك أربعا
 ستين مدّا أيما انثى خلا
 في صغر أورق أو كتابة
 على القضا والنذر جاء مثبتا
 بأنه التشبيه معنى نظمه
 على بيان مصرف قد أهما
 على الاصول والفروع لاسوى
 الى الحديد وبلال يشفع
 شفعما لما ابن مكتوم فعل

﴿المجمل﴾

المجمل الذى آتى وما اتضح
 آية سرقة ونحو حرمت
 دلالة وليس منه فى الاصح
 عليكم امهاتكم اذ عمت

كذا المسحوا بروسكم ولا تنكح
 الآ ولا صلاة الا الباقي لاح
 رُفِعَ عَنْ أُمِّي الخطأ فقي
 جميعها واضحة الدلالة
 وإنما الاجمال في كالقراء
 نور ومختار وجسم مرئي
 وقول أو بعفوا كذا إلا ما
 يتلى عليكم إذ تلا الأنعاما
 والراسخون والحديث المتبع
 لا يمتنع جاره من أن يضع
 زيد طيب ماهر الثلاثة
 زوج وفرد جاء في التلاوة
 وسنة على الاصح والقوى
 أجلي مسمى شرعنا من لغوى
 وقد مضى فان يكن قد أعوزا
 حقيقة رد له تجوزا
 أو للمسمى اللغوى أو مجمل
 واختير أن اللفظ ذو يستعمل
 نردّد قلت الاصح الاول
 لمعنيين ليس ذلك الاول
 طوراً لمعنى ثم طوراً يجعل
 وان يكن أحد ذين عمدا
 أحد ذين المعنيين مجمل
 به وللآخر وقفا حصلا

﴿البيان﴾

أخرج ما في حيز الاشكال
 الى الجلا بيان ذى الاجمال
 ولم يجب بالاتفاق الا
 كمن أريد فهمه والاعلى
 جوازه فعلا وأن ما يظن
 يبين المعلوم من هذا وان
 مقدا وان جهلنا العين من
 قول وفعل المبين وان
 يختلفا كأن طوافين ابتكر
 من بعد حج وبواحد أمر
 أو واجبا قدّم أو تأخرا
 فالتقول ثم فعله ندبا جرى

قال أبو الحسين بل ما سبقا مبين مثل الذين اتفقا

﴿مسئلة﴾

تأخير ذا عن وقت فعل لم يقع فان يجوز للوقت جاز ووقع
عند الجاهل سواه كان ما بين ظاهرا معه أم عندما
تألفها المنع لغير المجهل وهو الذي جاء بظاهر جلي
رابعها تأخير الاجمالي لا يجوز في الذي بظاهر علا
لا ذى اشتراك أو تواط فيقع خامسها في غير نسخ امتنع
وقيل جاز باتفاق وافي تأخير تبليغ لوقت الحاجة
تأخير تبليغ لوقت الحاجة من خلفهم والفور فيه حتما
من في الوجود ان ذا المخصص فانه يجوز ألا يعلم
من في الوجود ان ذا المخصص لذا ولا بانه مخصص
وقيل المخصص السمي ولا خلاف في الجواز فيما عقلا

﴿النسخ﴾

تردد بين بيان رفع في النسخ واختار رفع حكم شرعي
جا بخطاب ليس بالعقل انضبط نسخ وقول الفخران من سقط
رجلاه ينسخ بالحجا غسلها مزيف ولا باجماع طعي
نعم مخالفهم تضمن نسخ وجاز فيما يحسن
نسخ لبعض الذكر ان نظم سقط والحكم والواحد منهما فقط
والفعل قبل زمن الامكان والنسخ بالقرآن للقرآن

وسنة وهو بها أيضا رُفِعَ
والحق لم يقع بغير ما أتى
يقع بسنة بقرآن يؤم
عاضدة تبدى توافقهما
ثالثها متى يمكن جليا
وعلة نصت وجاز في العلى
وشرط ناسخ قياس بجلى
وفق الامام وخلاف الامدى
كمكسها على القوى والنسخ به
مستلزم في النسخ قلت ان نى
فهو مع التكرار فيها ناقضا
وجائز أن تنسخ المخالفه
لا الاصل دونها على الاقوى ولا
ولو بصيغة قضاء أو خبر
كابدأ صوموا صياما حتما
كالصوم فرض مستمرا بدا
ونسخ اخبار باليجاب خبر
وقيل جاز ان يكن مستقبلا
والنسخ بالاثقل أو بلا بدل

وقيل بالاتحاد نسخه منع
تواترا قال ابن ادريس متى
أوذى بقرآن فلا سنة ضم
وجاز بالقياس في قول سما
رابعها إن عاصر النبيا
نسخ القياس في زمان الرسل
ان جاقياسا أن يكون أجلى
ونسخ فحوى دون أصل الواردى
والجل كل قاصد لصاحبه
عين التى قيل الاولى مرت
ترجيحه الماضى فقال المرتضى
ولو بدون أصلها ذا الفه
ونسخ بها ونسخ الانشا مسجلا
أو قيد تأييد ونحوه حضر
كذا خلافا لفقى الحاجب ما
اذا بهذا اللفظ الانشا قصدا
تقيضه لانسخ مدلول الخبر
قلت وبعض قد أجاز مسجلا
لكن وفاق الشافعى ذاماحصل

﴿مسئلة﴾

رأى وقوع النسخ كل مسلم
 وقيل خلف فلفظ يدل
 يزول حكم فرعه وكلاً
 ومنع الحجة نسخاً قد شمل
 وجوب معرفة ربنا منع
 وقيل تبلغ النبي نسخاً أتى
 وقيل تثبت بمعنى تشتغل
 أما زيادة على نص بنى
 مثاره هل رفعت ثم الى
 أعنى من الاقوال مع ما ينسأ
 خلاف نقص بزوال الخلف من
 قلت الوفاق أن نسخه وقع
 وذلك تخصيص را أبو مسلم
 واختير أن عند نسخ الأصل
 شرعى يرى للانتساخ أهلاً
 كل التكليف ومن لنا اعتزل
 نسخاً وبالإجماع هذا ما وقع
 اختير أن فى حقنا ما ثبتنا
 ذمتنا أى لا بمعنى تمثيل
 ليست بنسخ خلف رأى الخفى
 ذا المأخذ العود بما قد فصلاً
 من الفروع ثم كاللذ عينا
 عبادة أو شرطها الذى زكى
 وإنما الخلاف هل لها رفع

﴿خاتمة﴾

تعين النسخ ان بعد طراً
 اجماع أو قول النبي ذا رافع
 أو نصه على خلاف الأول
 ولم يؤثر ان يوافق أحد
 أو وضع إحدى الآيتين من ورا
 وطرق علم أنه تأخراً
 أو بعد أو كنت نهيت واقع
 أو قول راو وهذا لهذا قد ولى
 نصي الاصل كونه بعد ورد
 فى الرسم والراوى هداه أخراً

وقوله ذا ناسخ لا الناسخ تخلقا لما عن زاعمها راسخ

﴿الكتاب الثاني في السنة﴾

السنة أقوال وأفعال النبي	والأنبياء عصموا مما أبي
لا يفعاله كبيرة ولا	صغيرة عمدا وسهوا مسجلا
وفى عياض نمت الشهرستى	ثم الامام الشيخ واسفرائنى
فيستحيل أن يقر الهادى	شخصا من الناس على فساد
مكوته ولو سوى مستبشر	بالفعل مطلقا وقيل لا حرى
بغيره انكار وقيل ماعدا	ذا الكفرأى ولو منافقا عدا
وقبل الا معلنا للباطل	دل على جوازه للفاعل
كذا لغيره خلاف القاضى	وفعله انف خطرة للماضى
وكرهه لندرة وما رأوا	جيلة أو لبيان جاء أو
مخصصا به فواضح وفى	ما بين شرع وجبلى خفى
كالجج راكبا تردّد وما	سواه ان مقصده قد علما
فثله لامة على الاصح	بالنص أو تسوية مما وضع
يعلم أو كان بيانا قد جلا	أو امثالا للذى دل على
وجوب أو نذب أو الاباحة	خص الوجوب قائم الامارة
مثل الصلاة بالأذنين تقع	وكونه لولا وجوبه امتنع
والنذب قصد قرينة تجردا	وذا فشا وان جهلنا المقصدا
فلا وجوب قيل للنذب بى	قيل الاباحة وقيل بل قف

في كلها والاولين مُسجلاً وفيهما ان قصدُ قرينة جلاً
 والقول والفعل اذا تعارضاه مع مقتضى تكرير ما القول اقتضى
 فان به خص انسجن بما قفا فان جهات الثالث الاقوى قفا
 فان بنا فلا تعارضن انجلا فيه وفيما نسخ ثان أو لا
 اذا دليل دلنا على اثنا فان يكن تاريخ ذين التبا
 فالثالث الاصح بالقول العمل وان لنا وللبي قد شمل
 يقدم الفعل أو القول أحق له واللامه مثل ما سبق
 لان يكن رب الشمول ظهرا في حقه فالفعل تخصيص جرى

✽ الكلام في الاخبار ✽

مركب الاخبار إما مهمل ذالاً كما الفخر يرى محصل
 وليس بالاموضع أو مستعمل واختير انه اوضع يحصل
 ثم الكلام ما حوى من الكلم مفيد اسناد لذاته اتم
 وذو اعتزال قال في اللسان حقيقة والاشعري النفساني
 طوراً وذا اختير وطوراً مشترك وبخشنا فيما اللسان قد سلك
 ان طلباً وضماً يفد بسم ما لذكر ماهية استفهاما
 وما لتحصيل لها أو كف عنها بأمر وينهى تلف
 ولو من النظير أو من سهل وحيث لم فما أتى وما احتمل
 صدقا وكذبا فهو تنبيه حضر وما احتمل احدهما هو الخبر
 بالمتع من تعريفه بعض حكم كالعلم والوجود أيضا والعدم

وقد يقال ان الانشا بما يجي والخبر الذي خلاف ذا ركب
 ولا يحول عنهما اذا انضبط وقيل بالواسطة الجاحظ فا
 أولا طباق مع ذين خالطه وغيره الصدق مطابقة ما
 مطابق الخارج أولا والكذب والراغب الصدق لذي محضاً رقي
 والكذب المحض الذي قد عدما وما لفقد واحد فقط عرف
 والحكم بالنسبة مدلول الخبر وهذا القرافي والآ لم يرا
 ومورد الصدق وكذب ما حوى كالضرب في المسالم بن سالم
 من ثم قال مالك وبعضنا توكبه تعطى فقط والأسنى
 بلفظه مدلوله في الخارج أى ماله خارج صدق أو كذب
 مطابق لخارج أولاً فقط مطابق مع اعتقاد وانقضا
 فالثان فيهما يعد واسطة حوى اعتقاد من به تسكها
 عدما فالساذج الوسط نسب ما خارجاً مع ركب عقد طابقا
 منه مطابقة كل منهما فيهما بجهتين متصف
 كأنه خر لا ثبوتها كما اعتبر شئ من الاخبار كذبا وافترا
 من نسبة ضمنها ليس سوا ضرب لا بنوة المسالم
 شهادة بأكمل من يخصنا اعطاؤها النسبة أيضا ضمنا

﴿مسئلة﴾

خبرنا اما بكذبه جزم أو نظراً وكذب كل انبا
 كما خلافه ضرورة علم أوهم باطلاً وتأويلا أبى

أو كان راويه الذي قد أما
وسبب الوضع افتراضي غلط
بكذبه على الصحيح قطعا
بغير معجز أو التصديق
قد تقبوا عنه فلم يوجد لدى
وخبير الا تحاد الدواعي ناهضة
أوصدته كخبير الصادق مع
تواتر المعنى أو اللفظ وذا
من عدد تحيل عادة البشر
والعلم آية اجتماع ما شرط
وفق الصعاب وله القاضى جنح
في الخمسة القاضى عداه وقف
وقيل الاثنا عشر والعشرون
ثلاثمائة وبضعة عشر
هدى ولا ان لا بعضهم بلد
قال الامامان كما الكمي جرى
بل قال ذا العلم ضروريا ارى
بأنه فيه توقف على
لا انه مفتر الى نظر
نمت ان عن درك حس أخبروا

نقص منه ما يزيل الوها
أو غيرها قلت الثلاثة فقط
خبير من رسالة قد ادعي
من صادق وما أولو التدقيق
رواته وبعض ما عن أحمد
به تواتر بخلاف الرفضه
بعض الذي يعزى لطله المتبع
نبا بما الحس له جا مأخذا
أن يتواطؤا على كذب الخبير
له وما أربعة فيها ضبط
وما عليها زاد مطلقا صلح
أبو سعيد الاقل الضعف
وقيل الاربعون والستون
ثم الاصح ليس فيه يعتبر
وان علمه ضروريا بعد
بل نظرى قلت الامام الفخر
والآخران النظري فسرا
مقدمات حاصلات تجتلى
عقبيه والامدى الوقف نظر
فهو والا فاعتبر ما اعتبروا

في كل دور والقوى الثالث أن
 متفق ولقارئ ألف
 فيحصل العلم لزيد لا عمر
 ليس دليل صدقه الثالث ذل
 كذا بقاء خبر توفّر
 خلاف زیدی وافتراق النبلا
 خلفا لفرقة فان الخبرا
 فلم يكذب واحد منهم ولا
 من طمع أو خوف أمر يحذر
 بمسمع من النبي وما حصل
 وقيل ان كان لدنيا جلا
 مظنون صدق خبر الواحد ما
 بمستفيض وهو ما قد شاع عن
 واثنان أدناه وقيل الادنى

﴿مسئلة﴾

بخبر الواحد ما العلم حصل
 والا كثرون أطلقوا لا أحمد
 ونجل فورك والاستاذ بلي
 الا اذا قرينة بها اتصل
 بلي اذا الخبر عدلا يوجد
 بالمستفيض النظري حصلا

﴿مسئلة﴾

يجب أن يعمل في الفتوى وفي شهادة به باجماع وفي

وسائر الديني كذا فقيلا
عقلا وعند بعض ذي الظاهر لا
قومٌ يبدء نصب هذا خطل
والمالكي في المنافي ما جرى
والحنفي ما به البسوى تم
قلت اذا تأخرت أو يُجهل
أو عارض القياس والثالث في
علته بالنص قد فاق الخبر
والوفى ان ظنا وإلا اعتمادا
أبو على لا بد فيه من عدد
وقال عنه عابد الجبار في

بالسمع قلت وهو أقوى قولا
مطلقا السكرخي حد احتظلا
قوم بما بضده الجل عمل
أهل المدينة عليه حظرا
أو كان راويه خلافة يوم
سبق به بالاتفاق يعمل
معارض القياس ان ذا تُعرف
ووجدت في الفرع قطعا انحظر
قلت وذا التفصيل حسنه بدا
أو عاضد لمخبر به عضد
زنا بدون أربع لا يكتفى

* مسألة *

المصطفي وفق فقي السمعان
أن مقال الاصل للفرع كذب
لاجل ذا لو في شهادة هما
وان تردد وفرع يجزم
واقبل مزيد العدل ان لم يُجلى
فالثالث الوقف ورابع متى
لا يغفلون عادة لم تقبل
ان كان من سواء ليس يغفل

خلف ذوى تأخر الا زمان
لا يسقط المروى الذي له نسب
يجتمعان لم تردد منها
فذاك أولى وعليه المعظم
علم اتحاد مجلس والا
كان سواء مثلهم عما أتى
واختير وفق السمعاني أن يُحظّل
أو قد توفرت دواعي تُنقل

قلت الذي عن ابن ادريس انجلا
 فان ير السالك في الضبط أشد
 على طريق قيلت تعارضا
 كراوين ان يزيد أغيرا
 بالخلف للبصري ولو كل أحد
 قلت عني والاتحاد تقلا
 ولو رواه مسندا فارسوا
 كزائد وحذف بعض الخبر
 الا اذا بالبعض الآخر اعتلّق
 مروية بواحد من محاميه
 لشيوخ شيراز توقف مسك
 فان على خلاف باد حملا
 وقيل ان صار الى رب الخلفا
 ومُعظّم الصّحب القبول مسجلا
 أو للعزید بصريح النفي زد
 ولو روى بالزید ثم رفضا
 إعراباً باق فتعارضاً يرى
 بما رواه عنهما قد انفرد
 في الشيخ فالأكثر هذا قبلا
 أو رافعا ووقفوا فيجعل
 لمن روى يجوز عند الأكثر
 وان صحابي قبل تابعي علق
 نافي أخا فالظاهر الحمل عليه
 وحيث لم ينافه كالمشترك
 فالجل بادر قيل خاف مسجلا
 لعليّه قصد النبي يقتضي

﴿مسئلة﴾

يردّ مجنون وذو كفر صرح
 فان يؤدّ بالغا ما حملا
 قلت كذا لو مسلما عدلا روى
 واقبل أخا الكذب ابتداء حطر
 داعية لرأيه قلت وذا
 ويقبل الذي من الفقه خلا
 أم لا كذا الصبي في القول الاصح
 حال الصبّا الجمهور هذا قبلا
 ما سمعا في كفر او فسق حوى
 نالها الامام مالك هذر
 عليه جم وهو أقوى مأخذا
 خلفا لاهل الرأي فيما يجتلي

مخالفُ القياسِ وأقبل ناقلًا
وقيل رُدَّ مطلقًا فلمكثرًا
ان وسعت أوقاته استمهضاله
ملكة صدّت عن الكبائر
كسرة اللقمة قلت من مُقل
قلت اجتناب جاز الرذالة
فرُدَّ مستور وهذا من جهل
له سليم كابن فورك قضا
ويجب انكفأنا اذا روى
وحيث باطنا وظاهرا معا
كذا الذي يجهل عينا قلت قد
واختلف موجود بل اللذ سبقه
فان يرى كالشافعي وصفه
كذا امام الحرمين تبعًا
وان يقل لم أنهمه فكذا
ومن أتى بالجهل فسقاظن آو
قلت سوى مبتدع كذاب
وفي الكبيرة اضطراب قيل ما
وقيل حدّ قلت يقوى السابق
وقيل ما حدده القرآن أو

فيما سوى الحديث قد تساهلا
وان بأهله اختلاط ندرا
وشرط كل راو العدالة
ومكسب الخسة من صفائر
كبيرة عن الحلبي قل
شرط قبول لامن العدالة
باطنه أبو حنيفة قبل *
وذا امام الحرمين أو قفا
بحرما الى ظهور ما انزوى
يجهل فرّدّه عليه أجمعا
أفهم انّ ذا باجماع يرد
من الصلاح ناقل وطرقه
بثقة فالوجه أن لا توقعه *
والصيرفي والخطيب منعا
والذهبي ليس توثيقا اذا
قطع فالاصح عنه قد رَوَوْا
بفساد التأويل كالخطاب
فيه وعيد بالخصوص قدّمّا
بكونه تفصيلهم يوافق *
في جنسه وجوب حد قد رأوا

وشيخنا الامام كاستاذي يرا
 واختير ما أبو المعالي هاهنا
 بقلّة اكنواث من قد شأنه
 قلت الكبيرة فقط ما ضبطا
 كالقتل والزنا وشرب الخمر
 مرقّة غصب يمين تفجر
 قذف عقوق وقطيعة الرحم
 خيانة الكيل ووزن والربا
 تقديمه الصلاة والتأخير
 وميتة والكمّ للشهادة
 ومنعه الزكاة أمن المكر
 كذب على النبي عمداً ضرب
 فطر شهر الصوم والظهار
 كل الذنوب ونفي الصنائع
 أبداء وهو كل جرم آذنا
 بدينه ورقّة الديانة
 بل كل ما عدالة قد أسقطا
 ومطلق المسكر لوطٍ مسحر
 نسيمة شهادة تزور
 فرار زحف أكل مال اليتيم
 وسوء الغلول أن يحاربنا
 عن وقتها والأكل من خنزير
 سعاية ديانة قيادة
 ويأس رحمة الرحيم البرّ
 لمسلم ظلماً وسبٍ صخبي
 ادمانه الصغير بالاصرار

﴿ مسألة ﴾

اخبار احتاج لذي ولايه
 أشهد انشا شيب بالاخبار
 وصيغ العقود انشا لا خبر
 بالاقلائي الجرح والتعديل قد
 وقيل في رواية فقط وقيل
 والقاضي يكنى فيها أن بطلنا
 شهادة خلافه الروايه
 لا محضُ ذا أو ذا على المختار
 خلف لما أبو حنيفة اعتبر
 أثبت كلاً قول واحد فقد
 لافيهما قلت القوى التفصيل
 وقيل حتم فيها ان ينطقا

وقيل في التعديل قل ذكر السبب
 قلت وهذا الذي عن القاضي ضبط
 واختير في الشاهد أمان روي
 إذا علمنا أن رأي الجارح
 * اما مقالة الامامين كفي
 فذاك رأي الباقلاني إذلا
 وقدم الجارح ان زاد عدد
 كذا اذا تساوى وأن يرى
 هنا ابن شعبان لترجيح طلب
 * عينه الجارح نفيا مقنعا
 وحسنت توبته فقدما
 وحصل التعديل حكم من شرط
 عمل عالم كذا على الاصح
 وليس جرحاً تركنا أن نستند
 وأن يحد في شهادة الزنا
 في مستحل متعه حد ورد
 بأن بسم شيخه باسم خفي
 بحيث لو يسأل دام سائرا
 مشبها به كاعطا الذهبي
 * عنى به الحاكم ما حلا

وعكسه للشافعي قد انتسب
 ومن عزا اليه غيره غلط
 والمصطفى يكفيه اطلاق حوى
 لا يقتضى جرحا بغير قادح
 اطلاق ذين للذي قد عرفا
 يعتمد بالجاهل ذين أصلا
 على معدل باجماع ورد *
 عدد حزب الجارحين أندرا
 قلت اذا معدل نفي سبب
 تمارضا وان يقل قد أقلما
 بذلك شيخا بقمنا قد جرحما
 عدالة الشاهد بالذي ضبط
 أو من روي له يخص من صلح
 لما روي والحكم بالذي شهد
 وكالتبيذ قلت مالك هنا
 وأن يدللس اسم شيخ اعتمد
 وقال فجل السمعى الا ان نفي
 ولا باعطا شخص اسم آخر
 ما البيهقي من كنية ولقب
 بقوله الحافظ أبو عبد الله

وما كبيرٌ تابعيٍّ أرسلنا
 لأن يُرجِّحَ كقولِ صاحبِ
 اسنادٍ أو إرسالٍ أو قياسٍ
 كان القوىُّ بالمقوى حُججه
 لا نفس ما أرسل أن يجردا
 ولا دليل غيره فالأظهرُ
 لعارف ولو سوى الصحيح أن
 هذا مقال الجُلِّ والماوردي
 قلت وقال الخلف في الصحيح فقد
 وقيل أن موجبهِ علما وفا
 دون سواء والخطيب ذا اتباع
 وهكذا الرازي أبو بكر حَظَرَ

إذا تقوى بضعيف أهلا
 أو فعله أو أكثر المذاهب
 عمل عصر نشره في الناس
 وفاق ما للشافعي توجه
 ولا الذي ضم فإن تجردا
 لأجله يكف عما يُذكرُ
 يروى بالمعنى الحديث حيث عن
 أن نسي اللفظ بمعنى أدنى
 وفي سواء الجزم بالمنع انعقد
 وقيل باللفظ الذي قد ردفا
 أما ابن سيرين فمطلقا منع
 وتعلب وقد عزى لابن عمر

﴿مسئلة﴾

بقول ذي الصلابة قال المصطفى
 خلفاً هنا في شرحه للمختصر
 ثم سمعته نهى أو أمرا
 ثم أمرتا أو نهينا أو فرض
 ثم من السنة عند الأكثر
 كنّا معاشر الوري كان الوري
 نمة كنّا عهد طه نعمل

يُحتجُّ في الصحيح قلت قد نفي
 والخلف موجود كما هنا ذكر
 قلت فذا بلا سمعته جرى
 أو حرم أو رخص خلف المعترض
 فمن فإن هكذا في الاظهر
 عهد النبي يفعلون ما يرى
 فالناس كانوا ولعهد يهمل

قلت فكنا قد فكانوا القطعا في تافه لا يفعلون شرعا

﴿ خاتمة ﴾

مستند الراوى سوى من اصطحب	قراءة الشيخ وذى أعلى الرتب
إملاء تحديثاً فذا فالأعلى	مسمع شيخ فسماع من تلا
قلت بل الظاهر المائله	ما بين ذين تمت المناوله
مع الاجازة فذى اذا ترى	لذى خصوص فى خصوص حصرا
فذى خصوص فى عموم ثم ما	بالعكس ثم فى عموم عمما
فلفلان والذى من نسله	يجي مناويله من أصله
قلت بضم نحو ذا سماعى	لها والا ردّ بالاجماع
تمت الاعلام فايصا تُمّا	وجادة مجردات تنمى
قلت فذى ثم الرواة حاسبه	من طرق التحمل المكاتبه
كل من الجزبى ما وردى مع	حسين القاضى أبى الشيخ منع
اجازة وقوم التى تم	قال أبو الطيب ما جاء يؤم
من سيجبى من نجل زيد واحظلا	بالاتفاق من يجي مسجلا
وصيغ الرواية المألوفه	صناعة لاهلها معروفه

﴿ الكتاب الثالث فى الاجماع ﴾

اجماعنا اتفاق مجتهدنا	بعد النبي عصرا على أمر عنى
فلم اختصاصه بالمجتهد	وهو اتفاق قال قوم نعتقد
أنّ وفاقا للعوام يعتبر	أى مطلقا قوم نعم فيما اشتهر
عنوا لصدقي أن كل الامه	قد أجمعت لا لافتقار الجمه

له خلاف الآمدى قلت نسب قوم أصولى فى الفروع اعتبروا وذى هدى فخرج المكفر وعدم اختصاصه أن يقتصر ذا الفسق لكن ذاخلاف المشهر رابعها اذا أبان المأخذا وهو الصحيح الثانى يقدح الثنا بالغ ذى تواتر يضارع مذهبه سادسها متى بنى اجماع لكن حجة حسب جلا ولكن الاولى اتباع الاكثر فرأى حزب الظاهرى زينا وان معهم تابعيا يجتهد بنى على خلف انقراض العصر مدينة والبيت بيت الفضل والحرمين ثمة المصرين ليس به من حجة معروفة ذو حجة وهو القوى فى الكل تواترا أبو المعالى ذا العدد لما به احتج وذا اختيار فقد سليم ابن فورك بل تشترط

له خلاف الآمدى قلت نسب قوم أصولى فى الفروع اعتبروا وذى عدالة متى ركنا فقر قلت ومقتضى البناء أن يعتبر ثالثها فى حق نفسه خذا وانه لا بد من كل هنا ثالثها ثلاثة والرابع خامسها ان ساغ الاجتهاد فى ذى فى أصول الدين والسابع لا قلت لنا ثامن عنهما عرى وان ما خص أصحاب المصطفى وانه عصر النبى لا ينعقد معتبر فان نشأ فى الاثر وأن اجماعا أتى عن كل والخلفاء الاربع الشيخين أعنى بتين بصرة وكوفه وأن آحاديه فى النقل وان ما شرط بلوغه لعد وأنه لو لم يكن الا أحد وأنه انقراض عصر ما اشترط

كاحمد انقراض كل العصر أو
 ه في عامي ونادر الثبوت
 وقيل حيث مهلة وقيل أن
 وان ما شرط تمام في الزمن
 قلت وفردى انه أيضا معه
 وأن اجماع سوانا ملائم
 وأنه يجي قياسا سالكا
 أو الوقوع مطلقا أو ذى الخفا
 قول من القولين قبل الخلف قر
 وبعده منهم ففخر حظلا
 قلت بل الفخر المجيز مطلقا
 وقيل جاز لا إن الخلف استند
 وشارط انقراضهم يجوز
 المنع ان وقت بطل وان أحق
 قلت ولو مات أو ارتد أحد
 أما السكوتي ثالث بوجه
 رابعها بشرط موت الاحيا
 والمروزي أعنى أبا اسحق بل
 في شيء استدراكه يفوت
 وآخرون ان يكن حزب سكت

غالبهم عالمهم خلف وأوا
 وقيل يشترط في السكوتي
 يبق كثير يتواتر قرن
 أبو المعالى شرط منتم لظن
 لا بد من تكرار تلك الواقعة
 ليس بحجة وذا القول الاتم
 خلفا لمانع جواز ذلكا
 وأنه اتفاقهم على اقفا
 جاز ولو ممن وراءهم حضر
 والآمدى أجاز هذا مسجلا
 والآمدى منعه تحققا
 لقاطع قلت وذا عندى أسد
 قطعاً وان من غيرهم فالاميز
 تمسك باندر اللذيل حق
 حزبين فالتخار بالباقي انعقد
 ليس باجماع ولكن حجه
 وابن أبي هريرة ان فنيا
 بالعكس قوم ان يكن هذا حصل
 قوم اذا الصحابة السكوت
 أقل والصحيح حجة ثبت

وهل يقال أجمعوا نزاع لفظي فان نعم اذا اجماع
 حقيقة قد نقلوا ترددوا مآره ان سكوتا جردا
 عن الامارة بسخط ورضي مع بلوغ كلهم وان مضى
 مهلة درك نظر المعتاد عن حكم تكليف اجتهادي
 قلت ومع تكرار بصاحب وقيل ان تقرر المذاهب
 وتلك صورة السكوتي الصادقة هل غلب احتمال الموافقة
 كذا الخلاف في الذي ما انتشرا قلت الامام قال حجة اري
 فيما به عم ابتلا وهو القوى وأنه قد يعترى في ديني
 كمثل ديني وفي العقلي في ما لم يكن عليه ذا توقف
 قلت كذا في اللغوي كالفا وفا مفيد تعقيب الذي قد عطفما
 وليس شرطه امام عصا بل شرطه مستند له انتهى
 لان قيد الاجتهاد اعتبارا فيه وذا الصحيح فيما ذكرنا

* مسألة *

وفي الصحيح ممكن وحجه وأنه قطعي توجه
 اعني اذا المعتبرون اتفقوا لا حيث فيه بالخلاف افترقوا
 مثل السكوتي وما قد ندرا مخالف له اذا ما اعتبرا
 والآمدى والفخرظي مسجلا وخرقه محرم قلت بلى
 ولو للاجتهاد ينمي فعلم تحريم احداث لقول منعدم
 ثالثا أو مفصل أن يخرجنا وقيل ان خارقان مطلقا
 وحل احداث دليل أو رقي تأويل أو علة ان لم يخرج

وقيل لا وانه الردّة لم
 دون اتفاقها على الجهل بما
 على القوى لعدم الخطأ قل
 مسألة على الخطأ قد وطأت
 قلت الكثير منعوا ومذهب
 وإن الاجتماع بعد ما انعقد
 * وانه ليس له تعارض
 يقع بين قاطعين بل ولا
 وكون الاجتماع على وفق خبر
 بل ذا هو الظاهر ان غيرا فقد
 فقد عزى للشافعي القاضي
 في خبر الواحد أما ما ورد

تجز بذي الامة سمعا ذا الاتم
 لم تك فيه كلفت أن نعلما
 وفي انقسامها لفرقتين كل
 تزدّد مثاره هل أخطأت
 الآمدى الجواز وهو الأقرب
 ضدّه له خلفا لما البصري اعتقد
 أدلة اذ لا يرى التعارض
 ذى القطع والمظنون حيث حصلا
 ليس دليل أنه عنه صدر
 قلت لدى البصري له خماسند
 المالكيّ ذا الخلاف الماضي
 تواترا فهو له قطعاً سند

﴿خاتمة﴾

جحد لجميع عليه قد علم
 وهكذا منصوص حكم مشتهر
 فيه خلاف قلت قال النوى
 ولا نكفر جاحدا الحكم الخفي

من ديننا ضرورة كفر حتم
 على القوى وغير منصوص شئير
 تكفيره بجحدله وهو القوى
 قطعاً ولو تراه في النص الوفي

﴿الكتاب الرابع في القياس﴾

هذا القياس حمل معلوم على
 حكم له في رأى حامل فان

آخر ان ساواه في ما عللا
 خص بما صح أخيره ابن

ذا حجة جافى أمور الدنيا
 أما سوى فاختار قوم منع
 داود ما على الجلى يُحْظَل
 فيما عدا الحدود والكفارات
 وفي اختيار ابن عبدان أبي
 قوم لاثبات أصول القرب
 أى حيث لانص هنالك ادرك
 وآخرون منعوا فى العقل
 قلت الامام منه ذا العلة رد
 فى غير عادى وخلقى يُرام
 وغير ما قيس على أصل رمي
 قلت بجى الخلف فى ذا استبعادا
 نص على العلة مابه أمر
 قلت أبو الحسين غير من نقل
 ثلثها التفصيل ثم أركان ذا
 وهو محل الحكم ذو شبه به
 وليس شرطا ذاك ما دل على
 بنوعه أو شخصه ولا اتفاق
 خلفا زاعميهما والذ تلا
 غير محصل لدى استتباع

قال الامام بانفاق القيس
 روه عقلا وابن حزم شرعا
 أبو حنيفة القياس يُعمل
 وما عدا الرخص مع تقديرات
 وقوم المانع شرطا سينا
 وقوم الجزئى من الخارجى أبى
 بوقفه مثل ضماننا الدرك
 وآخرون فى انتفاء أصل
 دون الدلالة وذا رأى اسد
 وغير اثبات جميع الاحكام
 بالنسخ بالخلاف للمعمم
 لو قال أصل خص كان أجودا
 ولو بترك خلف ما البصرى اعتبر
 عنه ففى الحاجب انه اتحل
 أربعة أوها أصل يَحْتَدَى
 قيل الدليل قيل حكم مذهبه
 جواز قيسنا على ما أصلا
 على وجود علة فيه تساق
 لحكم أصل شرطه ان يحصل
 من القياس قيل والاجماع

* وغير ذي تبعّد بالقطع
 مأمراً من تجويزنا العقلياً
 وغير فرع حيث ليس للوسط
 قلت وذكره للأولى أغنى
 عن سنن القياس لم يكن عدل
 وكونه أي حكم الاصل ضمه
 وفي الاصح بين خصميه فقط
 فان يكن بينهما متفقاً
 مركب الاصل سمي أو علة
 فذا الذي رُكّب وصفاً واحتضل
 وإن يُسلم علة فجاء دليل
 فان على الاصل اتفاق ما حصل
 اثبات حكم ثم علة قبل
 أن اشتراط الاتفاق الماضي
 وليس شرطاً عقد اجماع على
 أو أن تنصّ علة خلفاً لما
 الثالث الفرع محل شبهها
 من شرطه كون تمام العلة
 قطعي وان ظنية تستبين
 كقيس تفاح على البر بما

قلت امنعنّ ذا ووزان المنع
 شرعي لذي استحقاقه شرعياً
 جدوى وقبل مطلقاً ذا يشترط
 عن ذكر هذا للاتحاد المعنى
 ولا الدليل حكم فرعه شمل
 عقد اتفاق قيل بين الامه
 وانه اختلافها لا يشترط
 لكن اعلتين لم تتفقا *
 يمنع خصم أن تحلّ أصاه
 قبول ذين خلف أهل الجدل
 وجودها أو سلم قام الدليل
 من ذين لكن رام من قد استدل
 على الاصح قلت من هذا عقل
 ليس بسالم من اعتراض
 وجود حكم أصله معللاً
 رأى المربى حيث فرداً حتماً
 وقيل حكم حلّ ذا المشتبهما
 فيه فان قطعية فقل له
 فقل له اذا قياس الادون
 من جامع الطعم يرى بينهما

والمعارضة في هذا اقْبَلَا
 خلافَ حكمه على الخِيار
 وأنه لا يلزم الابهاء
 وكونه ما قام قاطع على
 أو خبر الواحد عند الجل
 أو حكمه كحكمه فيما قصد
 طاح القياس وجواب المعترض
 وغير منصوص بما الوفاق حاز
 قلت محل الخلاف حيث ما أنى
 ولا بما خالف اذ لا ثمره
 وغير باد قبل حكم الاصل
 ثبوته بالنص بجملة شرط
 ولا انتفا آجماع ونص حجة
 قلت وذا لقوله فيما مضى
 الرابع العلة أهل الحق في
 بهذه لا النص خلف الحنفى
 والحجة التأثير عنها حادث
 وقد أتى دافعة أو رافعه
 وصفا حقيقيا جليا قد ورد

بمقتضى لضد أو تقيض لا
 ويُقبل الترجيح في اختيار
 اليه في دليله ابتداء
 خلافه حكما وفاقا يُجْتَلَى
 وكونه مساويا للأصل
 من عين أو جنس فان خلف وُجد
 بالخلف بابتداء اتحاد ما فرض
 خلفا لرأى من دليلين أجاز
 للفرع غير ما لأصل أثبتنا
 الا اذا جَرَّب فيه نظره
 والفخر جاز مع دليل قبلى
 قوم وعند الجم لا يشترط
 بالوفق خلف الأمدى والحجة
 وغير منصوص أتى مناقضا
 معرّف وحكم الأصل أثبت
 قيل مؤثر بذاته وفى
 من ربنا والأمدى باعث
 فاعلة الامرين أيضا واقعه
 منضبطا أو وصف عرف اطرّد

كذا الاصح لغويا قد أتى
 * معاوله أمراً حقيقياً أتم
 فهو الصواب أو مركباً يُرى
 ثالثها الجنس فقط ان يتصل
 بالحكمة على امثال بعثت
 من أجل ذا مانعها وصف يُخل
 وأن تكون ضابطاً للحكمة
 وقيل حيث انضبطت وأن لا
 وفق الامام وخلاف الآمدى
 والآمدى هو الذى دام ارتضى
 ومرضى التعليل بالمضاف
 قلت وذا رأى الكلام أما
 وجوزوا التعليل بالاذ ما علم
 فنجل يحيى الحجة الحكيم حصل
 * قاصرة قوم أبوا والحقنى
 والراجح الجواز فهى جالبه
 ومنع الحاق ولفظ تقويه
 للاجر لما ان لاجلها امثل
 للحكم أو جزأ له مختصا

أو حكم شرع ثالث نعم متى
 قلت بلا قبل متى انطق لانعم
 قد قام من جزأين أو من أكثر
 وشرط الحاق بها أن تشتمل
 وشاهدًا لربط حكم صاحت
 بحكمة لها وجوديا عقل *
 وقيل جاز أن تكون الحكمة
 ذا عدم فى ذى الثبوت يُجلى
 قلت الصواب عكس هذا الوارد
 لكن يخص عدماً تمحضاً
 ومن قبيل العدمى الاضافى
 سواء فهو بالوجودى سعى
 حكمته فان بنيتها جزم *
 من المظنة ورد أهل الجدل
 ما لم ينص أو باجماع نفى
 فائدة معرفة المناسبة *
 للنص والشيخ الامام تنبيه
 ولا تعدى عند كونها محل
 أو وصفه اللازم أى ذو خصصا

ونرتضى التعاليل باسم لقب
 قلت عزى للاكثرين الرازى
 * وذا برّد ما الامام نقلًا
 أما كزان فوافق صحبه
 وجوز الجمهور تعليلا تبع
 والفخر وابن فورك فيما أثبت
 أبو المعالى مطلقا هذا أبى
 ثم الصحيح مطلقا قطعا منع
 كجمع ما تناقضا قلت محل
 أما الذى اتحد نوعا واختلف
 وخص أيضا علة شرعية
 وقوع حكيم مما لعله
 للقطع والغرم ونفيا مثل ما
 قلت وذان مثل ما فى الردّة
 * نالها ان سلما تضادّدا
 أن لا يرى ثبوتها فى النقل
 خلف لفرقة وأن لا تنعطف
 فى عودها عليه بالتخصيص لا
 قلت التى تعود بالتعميم قد

كالشيرزى والفخر قال ذا أبى
 سليم المشى على الجواز *
 من اتفاهم على أن حظلا
 وما كايض فصورى الشبه
 بملتين وادّعوا أن قد وقع
 منصوصة دون اللواتى استنبطت
 شرعا وقيل جاز فى التعاقب
 ذا العقل اذ يرى وقوعه امتنع
 ذا الخلف فيما واحد بالشخص حل
 شخصا وفاق فى جوازه ائلف
 فامنع بالاتفاق فى عقليه
 اختيار اثباتا كما فى السرقة
 فى حبضهن لامور حرما
 للقتل والامر الذى قد صدّت
 ومن شروط علة فيما بدا
 أخر عن ثبوت حكم الاصل
 عودا يبطالان على أصل ألف
 تعميمه قولان قد تحصلا
 جازت باجماع من الكل انعقد

* وقد مستنبطها منافيا
 قيل ولا الفرع وأن لا تُلغى
 ولا على النص حوت لزائد
 ولا أنت مبهمه فيما انجلا
 وصفا مقدرا على ما الفخر أم
 بماله من العموم السارى
 نفى اشتراط ذى الثلاث شرفا
 خلافها رأى الصعجاني القطع
 اما انتفا معارض فمبني
 * به هنا وصفا لعله صلح
 لكنه يؤل مثل الطعم مع
 وفي كشاف يؤل وانف
 عن فرع الثالث ما لم يفرق
 للمستدل الدفع بالمنع وله
 * وبالمطالبة بالتأثير ثم
 وبيان أن ما عدها قر
 * ولو بظاهر يعم حيث لم
 وقوله الحكم أنى مع انتفا
 معه وصف مستدل مستقل

عارضها بالأصل قام وافيا
 لنص أو اجماع آت خلفا
 نافاه مقتضاه وفق الآمدى
 مشتركا خلفا لبعضهم ولا
 ولا دليلا لحكم الفرع ضم
 أو بخصوصه على المختار
 قطع بحكم أصلها أن يُتقنى
 بكونها موجودة في الفرع
 على جواز علتين تعتنى
 صلاحه غير مناف قد سنح
 كيل بير فالتنافى ما وقع
 تكليف من عارض نفى الوصف
 صريحا أو ابتداء أصل ذا انتقى
 بالقدح في الوصف فييدى خلاله
 بشبه ان لم يكن للسبر أم
 بوصف الاستقلال في بعض الصور
 يبد تعرضا لتعميم ألم
 وصفك لم يكف اذا لم يك فا
 وقيل مطلقا وعندى المستدل

هنا قد انقطع حلُّ حُجَّتِهِ لعرفه يفقد عكس علته
وحيث أبدى ذوا اعتراض ما خلف ملغى سعى تعدد الوضع وكف
فائدةُ الإلغاء ما لم يُبلغ من قد استدلَّ خلنا بغير أن
يقول قاصرا أو المعنى رمى بالضعف من مظنة قد سلما
خلنا لزاعميهما الإلغا الخلل وقد كفى رجحان وصف المستدل
جريا على منع تعدد رفض وباختلاف حكمة قد يعترض
ولو مع اتحاد ضابط جمع أصلا وفرعا فيجاب أن وقع
باسقاطه لذى خصوص جارى فى الأصل عن درجة اعتبار
أما إذا علة منع الربط وجود مانع وفقد الشرط
فليس لازم وجود المقتضى وفق الإمام خلف ما للجل رضى

﴿ مسالك العلة ﴾

مسالك العلة بدء المتبعي اجماعنا والثانى نص صرّحا
مثل لعلّ كذا فلسبب ثم من أجل ثم جئت كي يهب
إذا يحى أو كان ذا ظهور كاللام ذى الظهور فالتقديرى
كلفظ ان كان كذا فبا فنا فى لفظ شارع فراو عرفا
فقا فغير عارف ومته ان واذا وما مر من الحروف من
الثالث الأيما والايما أن يقترن الوصف الذى فى اللفظ عن
وقيل أو مستنبط بحكم ولو يرى مستنبطا بالفهم
لو لم يكن أو النظير جائيا علة أضحي الاقتران نائبا

حكمه بعد سماع وصف
 * لو لم يسقُ علّة لما نفع
 بصفة مع ذكر ذين أو أحد
 أو نحو لكن أو مغبيا كالى
 وصف ومثل منعه أن يرتكب
 والجُلُّ لم يشترطوا أن ناسبه
 هذه بنفس الامر قطعا تشترط
 الرابع السهر مع التقسيم ذا
 ويطل الذي صلاحه اتقى
 ويكف قول المستدل خضت لم
 قلت محل الاكتفا اذا ذكر
 وذا لمن ناظر لا للمجهّد
 فالخصر والابطال ان قطعيا
 وحجة هذا لشخص ينظر
 ثالثا ان يك اجماعا على
 ذا ابن الجويني رابع للمجهّد
 وان يكن معترض قد أظهر
 ما كفوا بيانه الاهليه
 والمستدل أبقي في استدلاله
 وذكره في الحكم وصفا يلقي
 ومثل أن فرق حكى ما وقع
 أو فرق استثناء أو شرط عقد
 ومثل أن يرتب الحكم على
 ما قد يفوت الذي الشرع طلب
 ومضى اليه قلت قالوا قاطبه
 فالتلف بالنسبة للبادي فقط
 أن يخصص الاوصاف في أصل خذا
 فيتعين الذي تخلفا *
 أجد أو الاصل وداءها العدم
 هذا المقال ثقة اذا نظر
 فهو لظنه لزوما يعتمد
 قطعي والآ عُدّه ظنيا
 والذي ناظر عدّ الاكثر
 تعليل ذلك الحكم قام واقبلا
 فحسب قلت الآمدى ذايعتمد
 وصفا زيادة على ما ذكر
 أى انه يصلح للعليه
 حتى يرى عجزه عن إبطاله

وقد يرى الوفاق بين ذين فيكتفى من مستدله بما وطرق الابطال منها يبدى ولو بذاك الحكم كالد كوره وعد منها أيضا ان لا يظهره وبكف قول المستدل خضت ما فان يعد معترض انتحلا ليس لمن سبيله استدلال لكن يرجح سبره أن يُبدية الخامس الاحالة المناسبة وحده نعين علة بأن مع كونه من القوادح سلم تحقق استقلاله بالامر أما المناسب فذو افاده وقيل ما أوجب نفعا أو دفع بقوله ما لو على العقول وقيل وصف ظاهر منضبط في العقل ما يصلح كونه قصداً فان خفيا أو بلا ضبط نظر

على فساد ما عدا وصفين أجراه من تردده بينهما بأن هذا الوصف وصف طردى وضدها فيمن نحا تحريره وجه مناسبة ما قد أهدرا على المناسبة صبت موها على المناسبة أيضا قد خلا بيانها لانه انتقال موافقا بحكمه في التعديه ولاسم تخرج المناط آية أبدى مناسبة ما قد اقترن مثاله اسكار خمر وفهم من فقد غيره بحكم السبر لائم فعل العقلاء عادة ضراً أبو زيد له رسماً وضع عراض بادرت بالقبول من ابتنا لحكم عليه بضبط للشرع من مصلحة أو دفع ضد ملازم وهو المظنة اعتبار

مقصود شرع الحكم يكنى إذ ورد
محتسلا سوى اتقاؤه رَجَحَ
آيسة لقصد نسل والاصح
دل على جـوازه بالقصر
فان يفت قطعا فقال الحنفى
سيان ما ليس تعبدا جرى
فى مشرق من مغربية وما
مثاله استبراء من قد خرجت
ثم المناسب ضرورى وما
كالخلف للدين فنفس فالجبا
وذا به مكمل فى الاثر
حاجيه كالبيع والاجاره
كالطفل يحتاج لنحو مرضع
قسان تحسينيه فواحد
كسلب عبد رتبة الشهاده
مناسب ان ذا اعتبار ألفى
فى غير حكم فؤثر وان
أن رُتِبَ الحكم على الوقف ولو
فهو الملائم وان لم يعتبر

يقينا أو ظنا كبيع والقود
كحد خمر ونكاح من نكح
أن بهذين يرى التعليل صح
يجوز مع ترفه للسفر
معتبر فالجل لا وهو الوفى
مثل لحوق نسب الذى يَرَى
منه حوى تعبدا محتما
عن ملكه وفى المقام وجبت
حاجي فتحسينى الضرورى انتى
فنسب فالمال معه العرضا
لحقه حد قليل المسكر
وقد يكون للضرورى تاره
مكمله مثل خيار البيع
ليس له تعارض القواعد
والثانى عارضها كالكتابه
بالنص أو الاجماع عين الوصف
لم يعتبر بذين بل قد كان من
ذا باعتبار الجنس فى الجنس رأوا
فان دليل دل انه هُدِرَ

فلا يعال به قلت وذا
 وحيث لا دليل أصلا مرسلا
 وابن الجويني كاد مثله يسير
 ورده الاكثر مطلقا ورد
 فليس منه مصطلحي قطعي
 على اعتباره فحق قطعا
 ثم اشتراط قطعه من مذهبه
 وقال ان الظن حينما اقترب
 يسمى الغريب واتفاقا نبذا
 يسمى ومالك نجاه مسجلا
 من بعد ما نادى عليه بالتكثير
 جماعة ذا في العبادات فقد
 كلى ضروري للدليل الشرعي
 وعده الحجة منه فرعا
 للقطع بالقبول لا القول به
 من رتبة القطعي فكان القطع ذهب

﴿مسئلة﴾

والمناسبة جاء بخارمه
 راجحة أو بالسوى خلافا
 لانه في هل بقي مناسبه
 السادس الشبه وهو منزله
 والقاضى ذا مناسب بالتبع
 * قياس علة باجماع فان
 والصيرفي ذا أبي والشيرزى
 ونازع القاضى مع الشيرازى
 أعلاه قيس غلبة الاشباه
 فالشبه الصورى قلت إن ذا
 مفسدة قد عارضتها لازمه
 للفخر قلت الخلف لفظا وافى
 أما امتناع عمل فقاطبه
 بين مناسب وطرده منزله
 ولاله يُصار مع توقع *
 تعذر ابن ادريس حجة تعن
 قلت كذا القاضى أبى والمروزى
 قول الى ابن ادريس هذا العازى
 فى الحكم والصفة للمضاهى
 هو الذى امانا قد نبذا

والفخر قال انما المعتبر
 فيما يظن علة للحكم أو
 الدوران أن يرى حكم يوم
 قليل لم يفد وقيل جزمي
 وليس يلزم الذي استدلا
 منه لعلته فان يرى
 رجح وصف المستدل التعدي
 ضرر لدى مانع علتين أو
 قلت فلو ناسب وصفه هنا
 الثامن الطرد وذا أن يقترن
 فالجل رده ومن تبعا
 ونوع تقريب قياس الشبه
 وقيل ان قارنه فيما خلا
 والفخر ذي مع كثرة مشوره
 كرخي يفيد الجدلي لا الناظرا
 وصف يدل ظاهر أن عللا
 عن اعتبار ثم نيط بالاعم
 تحقيقك المناط ان للعله
 كحكك النباش سارق بما

كون المشابهة ثم تحضر
 مستلزما لها وسابع رأوا
 قد دار مع وصف وجودا وعدم
 والمصطفى ظني وفاق الجم
 بيان فقد ما يكون أولى
 معترض أظهر وصفا آخر
 وان لهذا الفرع حاز تعدي
 لغيره فروع ترجيح نحو
 فيقدمه قطعاً يعتنى
 بالحكم وصف لم يناسبه ركن
 قالوا مناسب قياس المعنى
 والطرد قياسه تحكم بهي
 فرع النزاع ففيد وعلا
 وقيل يكفي قرنه في صورته
 تاسعها نقح المناط ذا يرى
 ثم اجتهد لخصوص الوصف لا
 أو جذف الاوصاف الا الذام
 أثبت في فرض نزاع حلت
 تبدى وتخرج المناط قدما

عاشرها إلغاء فارق كما سراية العبد تلحقُ إلا ما
وهو وطرد دَوْرَانُ ترجع معا لضرب شبه اذ تُجمع
للظن في الجملة أى من حجه من غير تعبير لوجه المصلحة

﴿ خاتمة ﴾

ليس ثأنى القيس بالوصف ولا العجز عن افساد أن يعللا
ذليل عليته على الاصح في تين ثم خذ بيان ما قدح

﴿ القوادح ﴾

منها اختلاف الوصف دون الحكم وفق ابن ادريس ونقضا سم
ذوالرأى غير قاذح وسمى تخصيص علة وقيل فيما
تكون مستنبطة وقيل بل عكس وقيل قاذح مالم يحل
لمانع أو فقد شرط والاعم من فقهاثنا لهذا القول أم
وقيل مالا كالمرايا اعترضوا كل المذاهب وذا الفخر ارتضى
قلت وفيه البيضوى تلح جزما وذا باد وقيل يقدح
فيما أنت حاضرة وقيل فى منصوصة الا بظاهر يفي
عاما ومستنبطة إلا اذا مانع أو فقد شرط فانبذا
والآمدى إن بدا التخلف مانع أو فقد شرط يؤلف
أو ان تكن منصوصة بجائى الخلف معنوى لا لفظى بنى
لا يقبل التأويل لم يقدح عنى تعليل علتين قلت أوقعا
خلف ففى الحاجب مما فرعا

ذا ساهيا اذ انما اذا يعتدل في عكس هذا وانقطاع المستدل
 خرم المناسبة بالمفسدة ونفيها ثم جوابه أني
 منع وجود علة أو انتفا حكم اذا لم يعتد هذا الانتفا
 من استدلال ولدى من اعتبر نفي الموانع بيان ما حظر
 ولا لمعترضه أن يستدل على وجود علة اذ ينتقل
 ذا الجلل قلت وبه الفخر مما صاحب منهاج الوصول قطعا
 ثالثها للامدى ان لم يرا معترض له دليلا آخر
 أولى بقدر فله ولو يدل على وجودها منع
 محل نقض فوجودها منع لم يستمع على الصواب اذ رحل
 قلت نعم لو قال هذا المعترض أحد ركنيك لزوما منتقض
 أعني بدين علة دليلا لكان قوله إذا مقبولا
 ومنع استدلاله أيضا على تخلف الحكم على ما نقل
 ثالثها اذ لا طريق علما أولى والاحتمال منه حتما
 على الذى ناظر مطلقا يعن والناظر الآلى الذى اشتهر من
 مستثنيات فعلا كاللذ ذكر وقيل إلا فى الآواتى استثنيت
 أو اُبهمت ونفيها انتقض حتما بالذنى والاثبات حيث عمّا
 والعكس قلت ناقض المعينه مثل يخلف الكيف وهى بينه

وُعدت منها الكسر وهو يقدح
 بان في العلة وصف يُرمى
 يقال في الخوف صلاة حتما
 كالامن يعترض ذا مقترح
 * فليُبدأن بقربة فينقض
 أولا فلا يبقى سوى حتم القضا
 دليله في رتبة النفاس
 والعكس فانتفاء حكم لا تنفا
 فابلق الشاهد في قول النبي
 أكان من وزرعايه فكذا
 جواب قوله أيأتى أحد
 وقادحا تخلف الحكم يقع
 وبانتفاء الحكم لسانا معنى
 اذ عدم الدليل لا يستلزم
 تأثيره أي ان هذا الوصف
 من ثم ذا بقرينة معنى خص مع
 وجاء في أربعة في الوصف
 مثل مبيع غير مرئي فانهظر
 لكونه خلاف مرئي وفا

لنقضه المعنى وذا مصحح
 اما مع الابدال منه مثل ما
 فهما القضاء فالاداء لزما
 خصوص لفظة الصلاة يُطرح
 بمثل صوم قد قضاء الحيض
 وليس كل ما لذآله أدا
 وعدت منها عدم انعكاس
 علته فان مقابل وفي *
 أريت لو وضعها فيما أبى
 لا آخر الحديث فادر المأخذا
 شهوته والاجر فيها يجرد
 عند الذي لعلتين قد منع
 سوى انتفا علم به أو ظن
 عدم مدلول ومنها عدم
 وجه مناسبه لم يلقي
 مستنبط صحته خلف وقع
 بكونه طردا والاصل يقنى
 كالطير في الهوا يقول لا أثر
 فالعجز عن تسليمه هنا كفى

فهو معارضة أصل ثم في
لأنه أما عرا ذكره عن
بإرتداد مشرك قد أتلفا
ضمانه كما يرى الحربى
فذكره فائدة ما جلبنا
وان بغير دار حرب وكذا
لأنه مطالب أن يظهر
أو كان ذا فائدة تعتبر
عدد أحجار لدى استعمار
عن سبق عصيان خلت فالعددا
فقوله عن سبق عصيان يرى
لكنه لذكره للمعترض
أو غير ربة ضرورة فان لم يغتفر
لم تغتفر هذا والآ خلف
فرضا فلم يحتج الى أن يجرى
فان فرضا قد أتى كالخشاوذا
لكنه ذكره للتقريبه
ينهما فالفرض بالفرض يرى
كنفسها بغير كفء زوجت

حكم وذا ثلاث أضرب تفي
فائدة كقولهم فيمن علن
ملا بدار الحرب ان يكلفا
ودار حرب عندهم طردى
اذ الذى يرى الضمان أوجبا
من قد تفي فرد للاول ذا
لكونه بدار حرب أثرا
ضرورة كقول من يعتبر
عبادة تعاق بالاحجار
فيها اعتبر مثل الجمار ترشدا
فى الاصل والفراغ مما أثرا
يضطران قيل برجم ينتقض
ما بالضرورة تعن لم تغتفر
مثل بجمعة صلاة تقفو
اذن إمانا مثالها كالظهر
لم تنتقض هذا بشئ لو بُد
للفرع بين الاصل تأ كيد الشبه
أشبه والرابع فى الفرع جرى
فلا يصح مثل مالوزوجت

وهو نظير الشان اذ لا أثر
وللمناقشة في الفرض رجع
فيه النزاع بالحجاج والأصح
بناهي فرع عليه من قياس
في بعضها فليثبت فيما بقي
وعُدّ منها القاب دعوى أمّا
فيها على ذا الوجه ان تقوما
صحته وقيل مطلقا بعد
وقيل افساد بعد مسجلا
وعند تسليم يرى معارضه
وقيل ذو زور على كل وله
تصحيح رأى ذي اعتراض إماما
كقولنا في بيع من تفوضلا
فلا يصح مثل مالواشترى
أولا كلبث لا يكون بالذات
يقال في الصيام فيه لا يتم
ثانيهما ابطال رأى المستدل
فما كفى أقول ما ينطلق
يقال فالتقدير بالربع امتنع

أقوله بغير كفه ظهرا
ذا هو تخصيص لبعض ما وقع
يجوز ثالث يجوز ان صلح
أو قوله الحكم ثابت الاساس
اذ ليس ثم قائل بالفارق
به استدل فعليه حكما
من ثم معه أمكن أن تسلمّا
تسليم صحة لما له استند
ثم على المختار ذا تقبلا
وقادح ان يُلّف خصم رافضه
وهو لاحدى حكمتين الاولى
باطال رأى مستدل اما
عقد بغير عن ولاية خلا
يقال عقد فيصح كالشرا
عبادة مثل وقوف عرفات
شرطا كماذا في الوقوف قد علم
صراحة عضو ووصف مستقل
عليه اسم اذ بوجه يلحق
كالوجه أو بالاتزام ذا يقع

عقد معاوضة شئ فيصح
 يقال فالتحيار للرؤية لا
 ومنه خاف القاضي فيه يأتي
 طهارة بمائع فلا تجب
 فيستوى مائعها والجامد
 شاعده ضمن والله الى
 ليخرجن وهو أن يسلمنا
 كما يقول موجب القصاص في
 يقتل غالبا فلا ينافي
 يقال سلمنا انعدام الانتفا
 وكثافتا وسيلة فلا
 يقال سلمنا ولكن ما لزم
 جميعها ثم وجود ما انقضى
 والمصطفى تصديق قول المعارض
 والمستدل ربما هنا سكت
 خشية منعها فقول موجبه
 وفي صلاحية إفضا الحكم
 وفي الظهور بالبيان الاربع
 الى المعارضة فيما فرعا

مع جهل ماعوض مثل من تنكح
 يشترط اذ ذاق النكاح أهلا
 قلب المساواة كقول الحنفى
 نيتها كنجس فيقلب
 والقول بالموجب منها وارد
 ورسوله جواب ما خلا
 ما دل من على النزاع صتما
 قتل المثل عدا بما يفي
 قصاصه كالخرق في الاتلاف
 بل لم قلت باقتضائه وفا
 بمنه كالدلة توسلا
 من انهزام مانع أن ينهزم
 من الشرائط لذا والمقتضى
 ما أخذى هذا الذى هنا عرض
 عن المقدمة ذو ما اشتهرت
 يأتي ومنها القدح فى المناسب
 لقصده وفى انضباط العلم
 أجب ومنها الفرق وهو رجما
 أو أصلا وقيل فيهما معا

ثم الصحيح انه قدح ولو
وانه تعدد الاصول لم
قال المجيز ثم لو بالفرق فاه
ثالثها ان رام ثبت ما طلب
وفي اقتصار مستدله على
ثم فساد الوضع منها ألا
مثل تلقى الخلف والتوسيع
فقتلنا جنابة مشتهة
ومنه كون الجاهع اعتباره
اجماعاً أو نصاً جواب ذين في
منها فساد الاعتبار ان وفي
وهو أعم من فساد الوضع
بضم أو احدى المقدمات
أو مشعر تركيبه بضد ما
قدمه على المنوع ان شاء أو
بطعن أو تأويل أو معارضة
ثمت منها منع تعليل المعد
قبوله اثباته جواب في
كقولنا في عامر افطاره

قيل سؤالان كذا قوم رأوا
يجز وأن جواز علتين ثم
في أحد الاصول مع فرع كفاه
بصفة الرجحان مع ظن غلب
جواب أصل واحد خلف علا
يرى الدليل للمقام أهلاً
والثاني من ضد لدى التفریع
فيثبتني التكفير مثل الردء
ثبت في تقيض ما يختاره
تقرير كونه كذا وقل بني
للنص أو اجماعنا مخالفاً
قلت لو التعريض وافي الجمع
أو بالقياس حكمه لا يأتي
أم والاذا الأخص منهما
آخره ثم جوابه رأوا *

أو منعه الظهور فيما عارضه
وبالمطالبة سموا والأسد
ومنه عُدَّ وصف منع العملة
بغير وطء انما الكفار

للزجر عن وطء بصوم العبد
 يقال بل عن فطره الذي نذر
 الاختصاص وكأنّ المعتبر
 حقيقه ومنع حكم الأصل
 في كونه للمستدل قد قطع
 منّا به الحجة عرّف البقعه
 قلت الذي وجد للشيرازي
 فإن سمعنا اختياراً للمعتبر
 وقد يقال لا نسلم الذي
 ولم نسلم أن قيساً ينتمى
 بأنه معتلّ سلمنا
 عنه سلم ولا نسلم
 ولم نسلم أن يُعدّى سلماً
 يجب ذى بذفعها بما وصف
 جواز إيراد المعارضات من
 ترتبت قال بما يستدعى
 لأن تسليمه بالتقدير
 وذكرنا منها اختلاف الضابط
 أي عدم الوثوق بالذي جمع

فوجب اختصاصها كالحدّ
 جوابه تبين أن ما اعتبر
 ينقح المناط والذي اعترض
 واختلّت آراء أهل الفضل
 ثالثها الاستاذ أن لمن منع
 يعتبر الشيرازي قال منعه
 في سببه النص على الجواز
 إذا استدلّ عوده ليعترض
 قد عدّ حكم الأصل سامناً لذي
 إليه سامناً ولم نسلم
 ولم نسلم أن وصفاً عني
 وجوده في أصله مسلم
 وجوده في الفرع أن يُسلماً
 من طرق الدفع ومن ثم عرف
 نوع كذا عدة أنواع وأن
 تسليم ما يعاق حال الوضع
 ثالثها التفصيل في التقرير
 في الأصل والفرع لفقد الرابط
 جوابه بأنه قدر وقع

مشتركاً أو أن الإفضاء سوا
 والاعتراضات لمنع راجعه
 وإذا بأن يطلب ذكر معنى
 والمرضى بيان هذين على
 بيانه استوى محامل أتت
 فالمستدل فقد ذين يظهر
 قيل بغير ماله احتمال ثم
 دفعا للاجمال لفقدان الجلا
 وهكذا التقسيم منها عهدا
 بين احتمالين فأرقى بالسوا
 والمصطفى وروده فيستمع
 ولولو وضع العرف أو قد ظهرا
 في الواحد المراد بالعناية
 بل الدليل وهو أما قبل ما
 والاول أما جرّ داو بالمستند
 لم لا يكون هكذا وإنما
 وهو المناقضة للذأ برمه
 غصب ومن حقق ليس يسمعه
 لكون حكمه تخلف اذن

ولا بالغاء تفاوت حوى
 يقدمها استفسار ذى المنازعه
 ما أجل أو كان غريب المبني
 معترض فلم يكلف بجلا
 يكفيه أن الأصل ما تفاوتت
 أو جابجهتمله يفسر هـ
 قبول دعواه ظهور ما يوم
 في غيره فيه خلاف انجلا
 وهو أن يكون اللفظ قد ترددا
 والاحد المراد بالمنع انزوى
 جوابه بأن ذا اللفظ وضع
 ولو ظهورا بقرينة ترى
 والمنع لا يعترض الحكايه
 تتم أو من بعد ما قد تما
 وذا كلا نسلم الذى اعتمد
 يلزم ذا لو كان هذا سلما
 والاحتجاج لاتفا مقدمه
 والثان اما أن يكون منعه
 فالنقض الاجمالى قلت ذاك ان

تختلف الحكم لوجه صدمه من المقدمات بعضها
وان معينا فذا التفصيلي أوفاه بالتسليم للدليل
ويستدل بالذي ينافي ثبوت مدلول لذاك وافي
فهو المعارضة أن يقول ما ذكرته وان يدل فاعلمنا
بأن عندي نفيه ويرتجع ذا مستدلاً وعلى الذي منع
الدفع بالدليل ثم ان صدم بالمنع ثانياً بمثل ما علم
كذا لاختام المعال بان تقطعه المنوع أو الزام من
يمنع ثانياً الى ضروري أو ليقيني ينتهي مشهور
﴿ خاتمة ﴾

من ديننا القياس ثالث اذا حتما يرى ومن أصول الفقه ذا
خلف امام الحرمين ويقال لحكم ما يقاس دين ذى الجلال
السمعى القول ذا يعزى له ولا يجوز أن يقال قاله
رب العلا فرض كفاية وقر عينا على مجتهد له افتقر
قلت وندبا حيث لافى الحال بل انما افتقر في المسأل
وهو جلى وخفى فالجلى ما هو عن فارقه قطعاً خلى
أو احتماله ضعيف والخفى خلافه وقيل هذا عمد في
قسم الجلى والخفى فالشبه وذا الوضوح بين ذين مرتبه
قيل الجلى الاولى المساوى ماوضح وذو الخفا الادون وهو مصطلح
ثم قياس العلة اللذ ناله نصريحهم بها وذو الدلالة

ما جمعوا فيه بلازم لها فأنزلها الحكم جملها
وما بمعنى أصله الموافق فانه الجمع بنفي الفارق
﴿الكتاب الخامس في الاستدلال﴾

دليل استدلالنا إذا ما خلا نصا واجماعا وقيساد خلا
قياس الاقتراعي والاستثنائي والعكس والدليل ذاتا
مثل الدليل يقتضى أن يحرم ما خولف في كذا لمعنى عُدما
في صورة النزاع فليبق على تحريره الذى له تأصلا
كذا انتفا الحكم لفقد مدركه كالحكم يستدعى دليل مسلكه
أو نحو التكليف غافلا ولا دليل بالسبر أو الاصل جلا
كذا خلاف الجمل نحو قد وجد مقتضى أو مانع أو شرط فقد

﴿مسئلة﴾

الجمل الاستقراء بالجزئى على كليه قطعا جلا ان كلا
أى كان بالكل سوى فرد النزاع وعد ظنيا اذا بالنقص شاع
أى كان بالاكثر واسم الاقرب الحاق فرد بالاهم الاغلب

﴿مسئلة﴾

أصحابنا استصحبوا فقد أصلا ومقتضى العموم أو نص الى
أنى مغير وما شرعا حصل ثبوته بسبب له وصل
يحتاج مطلقا به فى الشرع وقيل بل فى الدفع دون الرفع
وقيل بشرط أن لا يجتلا معارضا بظاهر أى مسجلا

وقبل بل حيث بظاهر غلب وقيل مطلقا وقيل ذو سبب
 ليخرج البول غير ما عهد وهو كثير فمتغيرا ووجد
 وشك والحق سقوط الأصل ان قرب عهده والآ لم بين
 تمت لا يحتاج باستصحاب لحال اجماع لدى اضطراب
 خلفا لما انفج سريج بصطفي والمزني والآمدى والصيرفي
 اذن استصحاب أهل الشان ثبوت أمر في الزمان الثاني
 لكونه ثبت فيما عبرا لفقد ما يصلح ان يُغيرا
 أما ثبوته في أول لان يكون ثانيا فقلوب بمن
 وقد يقال فيه لو لم يكن ذا اليوم ثابتا في الامس قدعى
 لكان غير ثابت فيقتضى اعمالنا استصحاب أى حالة المضى
 أن لا ثبوت الآن وهو باطل فدل ذا الآن الثبوت حاصل

﴿مسئلة﴾

ولا يطالب بالدليل من نفي ان ادعى لما ضروريا وفا
 وحيث لا طالب في القول الاجل والاخذ بالاقل قد مضى وهل
 يجب بالاخف أو مالا تقل أولا وجوب قلت ذاعندى العلى

﴿مسئلة﴾

هل كان طه قبل بعثه على تعبد بشريعة فقيل لا
 وقيل بل نعم فقيل موسى آدم نوح الخليل عيسى
 وقيل ما ثبت شرعا خلف والمصطفى في كل هذا الوقف

وبعدها منع قلت قيل يرسخ مالم يرد من شرعنا ما ينسخ
 ﴿مسئلة﴾

حكم المضار وذوات النفع قد مراعى الحكم قبل الشرع
 وبعده الصحيح أن أصل ما ينفع حلّ ضده أن يحرم
 من ذلك الشيخ الامام استثنى أموالنا بقوله طه الاسنى
 إن دماءكم لاخر الخبر قلت وفي استثنائه هذا نظر

﴿مسئلة﴾

من جملة الادلة استحسان ردّوه واحتج به النعمان
 مفسر ذا بدليل يظهر في النفس والتعبير عنه يقصر
 رد بان كان تحقق اعتبر قطعاً والا فهو قطعاً قد هدر
 وبعيد عن قياس لاشد ولا خلاف في قبول انعقد
 أو عادة ردّ بأن حقا فقد قام دليلها والا فتد
 فان بر استحسان الخلف وقع فيه فمن قال به فقد شرع
 والشافعي اذ رأى استحسان ان حلف في مصحفنا وانخط عن
 مكاتب يروم الانفكاكا من نجمة فليس ذا من ذا كا

﴿مسئلة﴾

قول الصحابي على صحابي ليس بحجة بلا اضطراب
 كذا السوى الشيخ الامام ماعدا تعبدياً قلت بالفخر اقتدى
 تمت في تقليده قولان ان لم يدون لامن النقصان

وقيل حجة على قيس فان بين صحابين خلف يستين
فكذلك ليلين وقيل نقصا فهل على ذا للعموم خصصا
قولان قلت اخترت لا اذا انجلى ان الامام في القياس اختار لا
وقيل هذا حجة ان انتشر وقيل ان خالف قيسا معتبر
قلت لذا القول جلا برهانا بأنه الجلق فتي برهانا *
وقيل مع قياس تقريب عضد وقيل قول شيخنا الصاحب فقد
وقيل قول الخلفاء الاربع وعن فتي ادريس غير الرابع
أما وفاق الشافعي زيدا فللدليل قلم لا تقليدا *

* مسألة *

الهامنا ايقاع شيء في الخلد يثلج صدرنا له اذا ورد
به يخص الرب بعضا وفقه وليس حجة لفقدان الثقة
بخاطر الأ من الموصوف بعصمة خلفا لبعض صوفي

* خاتمة *

نماله القاضي الحسين يدعى رد القواعد الي ذي الاربع
لا يرفع اليقين شك والضرر يزال بالمشقة اليسر انجبر
تحكيم ما يجري من العوائد وقيل والامور بالمقاصد

* الكتاب السادس في التعاديل والتراجيح *

تعادلا في قاطعين امنع كذا امارتان باطنا في المجتدا *
قلت أجاز الجلم اما في نظر ذي الاجتهاد واقع ذا ما انحظر

فان تجاوزته فظن ان جرى
 أو في الوجوب خيرة بحال
 قلت على الثالث جمع حاذي
 وان أتى قولان عن مجتهد
 وان معاً نص فما به بدا
 وقع في بضعة عشر . وطناً
 ثم أبو حامد ان الاقيساً
 قلت وقد رجح هذا النووي
 فان يقف يوقف وان لم يُعرف
 نظيرها فقولُه المخرج
 ان له ذا مطلقاً لا ينسب
 ومن معارضه نص القطب
 احدى الامارتين ان تقوى
 حتم وقال الباقلاني غير ما
 وخير البصرى فيهما وان
 ترجيح قطعى على قطعى امتنع
 وان أتى التأخير بالاحادى
 وكثرة الدليل مما رجحنا
 وانه العمل بالذين قد
 فالوقف أو تساقط أو خيراً
 وفي السوى تساقط أقوال
 للقاضى والامام والبيضاوى
 تعاقباً فأخرا له استند *
 مشر ترجيح والّا ردّدا
 الشافعى وهو دليل الاعتنا
 ما خالف النعمان قال اعكسا
 وقيل بالنظر زن وهو القوى
 ان له قول ولكن نص في
 فيها على الاصح ثم الاروج
 لكن مقيداً بقيد يُعرب
 نظيره تنشأ طرق الصحب
 للعمل الترجيح ذاتى الآقوى
 رجح ظناً فما ما حتما *
 بالظن تقوى ذى وهذه تمن
 اذ لا تعارض الاخير قد رفع
 يعمل به لظننا التأياد *
 وكثرة الروات فيما صححنا
 تعارضاً وهبه من وجه فقد

أحب من الغاء واحد منهما ولو اسنة كتاب صداما
ولا يقدم عليها مثل ما هي على الكتاب ان تقدما
تخلقا لزاميهما فان يرى معذرا فانسح بما تأخرا
وان تقارنا فتخيرنا ترى مع ذلك الترجيح قد تعذرا
وان يكن جهل بتاريخهما وجاز نسخ فالى غيرهما
رجع وان لم يمكن النسخ هنا فحسبكم كالحكم فيما اتقنا
وان عموم بين هذين استقر فمثله في آخر التخصيص مر

❖ مسألة ❖

رجح بفته من روى ولفته ونحوه وضبطه وفطته
• وورع وبهلو سنده ولوروى المرجوح لفظ مسنده
• ويقظة وعدم ابتداع عدالة بادية الشيع
• وكونه بالاختبار زكى أو غالبا في عدد المزي
• وكونه ذا نسب معروف وقيل أو بشيرة موصوف
• تزكية صريحة على العمل بما روى والحكم بالذى نقل
• وحفظ مروي وذكره السبب معتمد للفظ دون من كتب
• وبظهور طرق اكتساب سماعه من غير ما حجاب
• ومن أكبر الصحابي وذكره ذا قلت كالأستاذ مطلقا هدر
• ثالثها في غير أحكام النسا حرّا وهذا قلت أيضا وكسا
• ومتأخر الهدى وقيل لا بل من تقدم ومن تحملا

مكلفا وغير من يداس
وغير ربّ اسمين قد يلبس
وبمبرزا بلفظة مرويه
ومباشرا وصاحب القضية
وكونه الاصل له ما أنكرنا
وكونه ضمن الصحيحين يُرى
والقول والفعل فتقريرا سنح
وما يُرى لازيد ذا تَضْمُنْ
ومشعر برفع شان المصطفى
وسابق تعليله فيما يُحْسُ
وما به نهديد أو توكيد
وعلى أخى السبب الا فى السبب
وقدّم على نكرة منفيه
والجمع ذو التعريف فاق من وما
والكل ما الجنس معرفا فضل
قالوا وما لم يك خص أرجح
أقل تخصيصا وآلتضا على
مفهومي الكلام والمواقفه
وقيل عكسه وما ينقل عن
ثالثها هذا وفاق في المساق
والنهي فاق الامر يأتي يقهر
وخبرُ الحظر على الاباحه
وغير ربّ اسمين قد يلبس
ومبرزا بلفظة مرويه
وكونه ضمن الصحيحين يُرى
فصاحه لا الزيد فيها فى الاصح
والقرشى لفظه والمدنى
وما به الحكم بتعليل وفا
حكما وهذا النقشوانى عكس
وما عموما مطلقا يفيد
والعام الشرطى فى القول الأحب
وهذه قدّم على البقيه
قلت سوى الشرطين ذا منهما
لأنه العهد قريبا احتمال
لكن عندى عكسه ورجحوا
اشاره إما وذان فضلا
على المخالفة جاءت فايقه
أصل لدى الجمهور مثبت السنن
رابعها الآ طلاقا والعناق
اباحه والأولين الخبرُ
يُرجح الثالث لا رجاحه

والكره والوجوب كل قدر جح ونافى الحدّ على القوى وما
تقديم وضعى على التكليف كذاك وفق مرسل أوصاحب
فى المرتضى ثالثها فيما على بالنص فيه رابع ان انجلى
وقيل الا أن يخالفهما زيد فرائض وقس شبيها
ثم معاذ وعلى ويلى ورجح الاجماع نصا ورجح
اجماع كل المسلمين أشرف والمنقضى الا وان والذما سبق
وقيل مسبوق الخلاف أقوى وسوّ بين الثواترين فى
ثالثها هى ورجح القياس وكونه على طريق القيس
وكونه علة قطعية وكونها مسلكتها يروى أسد
وقيل لا الذاتى ذور جحان ندبا وندب المباح فى الاصح
معناه معقول والاقوى متمى وما على وفق الدليل يوفى
أوطية أو أكثر المذاهب وفق الصحابى حيث ممن فضلا
لاحد الشيخين وفقا مسجلا فيه معاذ حلا أو محرما
الشافعى ووفق زيد فيها فى غيرها معاذ المولى على
اجماع صحب المصطفى غير اسنح من الذى فيه العوام خالفوا
فيه خلاف من سواهما أحق وقيل هذاك بهذا يسوى
كتابنا وسنة فى الاعرف بقوة الدليل فى حكم الاساس
أى فرعه وأصله من جنس أو أنها أغلب فى الظنية
وما بأصلين على ما بأحد ورجح الحكمة السمعانى

وكونها أقل أوصاف بدت . وقيل عكس ما احتياطا اقتضت
 في الفرض ماعموها الاصل استحق وما على تعليل أصله اتفق
 وما اصولا وافقت على التي قد وافقت أصلا فقط تعلق
 وقيل والتي توافق اخرى ان جاز علان أعلى قدرا
 وثابت العملة بالاجماع فالنص قطعين ثم راعي
 هذا بظنيين والمراتب إيمانهم فالسبر والمناسب
 فثبه فدوران قيل بل نص فاجماع وقيل المقتبل
 الدوران فتناسب سنج قياس معنى ذا دلالة رجح
 غير مركب عليه ان قبل وعكس الاستاذ وهو ذا قبل
 وصف حقيقي فما للعرف أم فالشرع ذي الوجود ثم ذي العدم
 بسيطه فضيدها مثاره باعثة قدم على الاماره
 مطرد منعكس فما اطرد فقط على منعكس فيها فقد
 في قاصر منها وذات تعديه مذهب ثالثها ذو تسويه
 قولان في ذات فروع أكثرا مع التي يحوى فروعاً أندرا
 ومن حدود السمع قدم أعرفا على الذي يكون حاله خفا
 ذاتيه صريحه الأعم ما يُسمع أولفته قد عما
 وما طريق كسبه جا أظهرها ثم المرجحات لن تنحصرا
 مثارها غلبة الظن وقد مرّ كثير قبل ذا فلم يُعد

في الكتاب السابع في الاجتهاد

الاجتهاد بذل كل الوسع في نظر لدرك حكم شرعي
 وأهله الفقيه هاك مسلكه البالغ العاقل أى ذو ملكه
 يدرك معلوما بها ذو الفهم وقيل ان العقل نفس العلم
 وقيل ما منه ضروريا بعد فقيه نفس وان القياس رد
 نالها الا الجلى عرفا دليل عقل وبه قد كلفا
 ذو الرتبة الوسطى أصولا نحووا بلاغة ولغة ليقوى
 وعارف من الكتاب السامي وسنة مواضع الأحكام
 وان يكن لم يحفظ المتونا وشيخنا الامام أن يكون
 صارت له هذى العلوم ملكه جل مباني شرعنا قد أدركه
 مارسها بحيث قوة حوى تفهمه ما صاحب الشرع نوى
 واعتبر الشيخ الامام أى لأن بوقع الاجتهاد لا لأجل أن
 ذى صفة فى ذى الإيقاع خبرته مواقع الاجماع
 ذا النسخ أسباب النزول ان خبر شرط تواتر وآحاد الخبر
 ذا الضعف ذا الصحة حال النقلة أعنى رواية السنة المعترلة
 وفى زماننا كفى رب النظر رجوعه الى أئمة الاثر
 علم الكلام ليس شرطاً بل ولا فروع فقه اذ هو الاذ حصلا
 ولا ذكورة وتحرير كذا عدالة على الأصح مأخذنا
 قلت وفى مجيء ذا الخلاف نظر اذ لا محل هاهنا له ظاهر

وليبحثن عن المعارض وعن
قلت وهذا البحث ان يحتج
فان يرد بحتمه يحمل على
ودونه مجتهد المذهب جا
على نصوص لآمامه ترى
ذا متبحر يجيد الترجيح
وجاز الاجتهاد للنبي
ثالثها في الحرب والآراء
أما القضا ففيه قطعا قد يقع
وجاز في زمانه على الاصح
وقيل أوسوى صريح تالي
وأنه وقع ثالث نفا

قرينة تصرف عما ثم عن
لكنه أولى لما تقدم
مستشعر تعارض فيما انجلى
وهو الذي أهل أن يخرجوا
ودونه مجتهد الفتيا جرى
جاز تجزى الاجتهاد في الصحيح
ثم وقوعه على القوى ه
قلت محل الخلف في الافتاء
والحق في اجتهاده الخطأ اتضع
ثالثها باذنه إذناً صرح
لمن نأى خامسها للوالى
لحاضر رابعها قد وقفنا

﴿مسئلة﴾

وأحد المصيب في العقلي ومن
كفره والجاحظ ثم العنبري
فقبل مطلقا وقبل أطلقا
وقيل زاد العنبري فصوباً
إجماعنا قبلهما ما اعتقدا
فالشيخ والقاضى محمد أبو

بنفيه الاسلام أخطأ آمن
مجتهد العقلي من اثم برى
في مسلم فقط وهو المستقى
مجتهد العقلي قلت قد أبى
أما اتى القاطع فيها فقدا
يوسف ثم ابن سريج صوبوا

كلاً وقال الأولان نعتقد ذا الحكم نابها لظن المجتهد
 باقون ثم مالوا الله حكم فيها المكان حكمه به انبرم
 ومن هنا قلوا أصاب حتما من جهة اجتهاده لا حكما
 وفي ابتداء لا انتهاء والراشد وفق الجماهير المصيب واحد
 • وللاله قبل ما يجتهد حكم فتقبل لا دلائل يرشد
 والمرضى أن له أمارته وأنه مكلف أصابته
 • وأنه مخطئه لا يأنتم لعذره بل أجر سعى يغم
 أما التي القاطع فيها أما فواحد فيها المصيب جزما
 وقيل بل على الخلاف اللذوضح ولا تؤثّم مخطئا على الاصح
 وحينما قصر ذو اجتهاد فائمه بالاتفاق بادي

﴿مسئلة﴾

الاجتهاد حكمه ان ينقضا قطعا فان خالف انصار مرضى
 أو ظاهراً جازا الجلا ولو بعد قياسا أو قضى بغير ما اجتهد
 أو غير ما امامه بالنص ماز غير مقلد سواء حيث جاز
 ينقض ولو بالأولى قد نكح ثم تغير اجتهاد والاصح
 تحريرها كذا آجريّن مقلدا تغير اجتهاد من قد قلدا
 قلت وعندي إن بصحة حكم ففاض فلا كما به الهندى جزم
 ومن تغير اجتهاده طفا أعلم مستفتيه ايكفنا
 قلت وذاليلزم قبل العمل وهكذا بعد اذا أوجب حل

وما به عُمل ان ينقض ولا يضمن المتلف ان تحولا
لغير قاطع وذا القيد اعتبر فيما به بين من الحكم ذكر

﴿مسئلة﴾

يجوز أن يقال للنبي أو عالم مجتهد وفي
أحكم بما تشا يكن مرضيا وذا يكون مدركا شرعيا
يسمى تفويضا وأما الشافع ردّد قبل في الجواز واسع
وقيل في الوقوع والسماحان يجوز للنبي دون الثاني
ثم على الجواز فالختار لم يقع وفي تعليق أمر انبرم
بخيرة المأمور جا تردّد قلت المعين الجواز يُعصد

﴿مسئلة﴾

بأخذ قول الغير من لا يعرف دليله تقليدنا يُعرف
يلزم غير ذي اجتهاد قيل إن له استقامة اجتهاده تبين
قلت وذا الشرط الذي قد اطلقا في عالم للاجتهاد ما ارتقى
ومنع الاستاذ في القواطع تقليده وقيل ذا العلم امنع
ولو سوى مجتهد أمّا اذا للحكم ظنّ باجتهاد فذا
* حرّم عليه أنه يقلّد كذا لدى الاكثر من يجتهد
قلت عني من لاجتهاد أهلا لكنه اجتهاده ما أعملا
نالتها يجوز للقاضي فقط رابعها ان كان في العلم أخط
وعند ضيق الوقت قال الخامس فيما يخصه أجاز السادس

* مسألة *

إذا تكرر ماله إذا اجتهدا وما اقتضى الرجوع قد تجدد
 وللدليل الأولى ما قد ذكر وجب قطعا أن يتجدد النظر
 كذا إذا لم يتجدد قلت ما حكى خلافا وهو جار فيهما
 لا ذا كرا له كذا مستفقى عامي ولو مقلدا للميت *
 فتقع التي أفاد ثانيا فهل يعيد ذا السؤال الماضي

* مسألة *

تقليد مفضول أجز على الواحد نالها المختار للذذا اعتقد
 فاضلا أو مساويا ومن هنا بحث عن الأرجح ما تعبنا
 فان يكن رجحان شخص بعقد قلده لا غيره اذ لم يُفد
 وراجح علما يفوق من رجح تقلد ميت جاز والامام لا
 قلت بهذا قطع للذ أصله رابعها قال الصفي إن نقله
 بجهتد في مذهب الذي هلك فيه أحال الفرض بالذي سلك
 اذالكلام في الذي عنه انضبط فلا يجي ما الصفي قد شرط
 وجوزوا الاستفتاء شخص قد عرف بأنه بوصف آلفنا متصف
 أو ظن أي بشهرة تقوى له بين العدا بالعلم والعدالة
 وبانتصابه مع استفتا ولو يكون قاضيا وقيل قد أبوا
 ذا في المعاملات لا من جهلا ويجب البحث على ما فضلا

عن علمه قلت الاصح هاهنا الاستفاضة عن البحث غنى
فانه يجزئه ظهور عدالة وذا هو المشهور
وانه. خبر واحد كفي أهلية قلت اذا ذى عرفا
للعامى أن يقول للشيخ الذى أفناه بين ما اذا من مأخذ
مسترشدا ثم بيانه وجب ان لم يكن يخفى عليه ما طلب

﴿مسئلة﴾

لمن لتفريع وترجيح رقى ولو سوى صحب اجتهاد اطلقا
افتاؤه بمذهب المجتهد علم مأخذا عليه يستند
ثانها ذا عند فقد المجتهد رابعها ولو سوى راق وجد
عن ذى اجتهاد ربما الوقت خلا وذا الحنابلة منع مسجلا
وابن دقيق العيد ما لم يُمن قواعد الشرع انقراض الزمن
والمصطفى وقوع هذا ما عهد والعامي ان بفتوى مجتهد
عمل فى حادثة فليس له فى مثلها الرجوع عما عمله
قلت عليه أجمعوا وقيل بل مجرد الافاء يلزم العمل
وقيل بالشروع فى الاتيان وقيل ان يلتزم السمعاني
ان وقعت فى نفسه صحته قلت وهذا ينبغي نصرته
وابن الصلاح ان نظير اعدما فان تجد فخيرن بينهما
وجاز فى خلافها فى الاعدل رجوعه لقول غير الاول
وأوجب وجوده فى الأمكن ملتزماً لمذهب معين *

أرجح أو سوى فينبغي اتعاجا السعي في اعتقاده ذا أرحجا
وهل له الخروج منه قلت قد أجاز هذا الرافعي فليتمد
ثالثها بمنع الخروج في بعض المسائل وفي بعض يني
قلت عني بعضا به عمل مع ذوما به عمل فالتخلف رجع
قولين ' اذ رجوعه عما عمل به باجماع كما مر حظل *
تتبع الرخص لا تجوزى خلف أبي اسحاق أعني المروزي
قلت وفيما قاله عندى نظر في الرافعي انه له حظار

﴿مسئلة﴾

هل في أصول الدين تقليد يقع خلف وقيل نظر فيه امتنع
والأشعري عنه لا يصح ايمان من قلّد والإصح
قول القشيري ان هذا مفترى عليه والتحقيق ان كان جرى
أخذ بغير حجة مع ضعف بشك أو وهم فليس يكفي
أو كان ذاك باعتقاد جازم فانه كاف سوى أبي هاشم
فليجزم العقد بأن العالم ذا حدوث جاء وصفا قائما
ذو صانع ليس له معاند وذلك الله الاله الواحد
والواحد الشيء الذي لا ينقسم ولا بوجه ما يشبه ينسم
والله جل ذودوام وقدم مالوجوده ابتداء وعدم
حقيقة الخالق للحقائق تخالف المحققو الطرائق
لم نعلم الآن وفي المعاد هل يمكن أن نعلمها خلف حصل

ليس بجوهر ولا جسم ولا
 ولا زمانا أى ولا مكانا
 أحدث ذا العالم لا لينغمه
 ولم يكن يحدث بابتداعه
 فعال ما يريد من رشد وغي
 القدر الذى قضاء فى الازل
 قدرته لكل مقدور تصل
 ه فيعلم الدقائق ابلزئيه
 وكل ما علم أنه يقع
 بقاءه جلّ بلا بدايه
 فلم يزل بأسمائه الكريمة
 ما دل فعله عليها كل فى
 تنزيه نقص من كلام وبصر
 وما كتابنا والسنة قد
 منه الذى معناه باد وجلى
 وهل يفوض منزهين أو
 قنت وبالتفويض اذن السلف
 مع اتفاقهم بأن ان يقدها
 ان تقصد التعريف للقرآن
 بعرض ما زال وحده علا
 كلاً ولا قطراً ولا أوانا
 من حاجة ولو يشا ما اخترعه
 فى ذاته من حادث فذاعه
 ليس كمثل من الاشياء شى
 خيرا وشراً منه بالخلق نزل
 وعلمه لكل معلوم شمل
 كعلمه الحقائق الكليه
 أراد ما لا وقوعه امتنع
 ومستمراً لا الى النهايه
 وبصفات ذاته العظيمة
 ارادة علم حياة قدرة
 سمع تعالى قلت فى البقا نظر
 أثبتته من الصفات يُعتقد
 تنزيهه عند سماع المشكل
 يحنج للتأويل رأيين رأوا
 والأخذ بالتأويل رأى الخلف
 ان يجهل التفصيل من قدا تعجى
 فهو كلام ربنا النفسانى

ليس بمخلوق وذا ينطلق
يقرأ بالأسن في الصدور
يجزي على طاعته الثواب
الا اذا غفر غير الشرك
اثابة العاصي وأن يؤجما
ويؤلم الدواب والأطفالا
يراه مؤمنون في القيامة
قلت أرى الامكان فيهما أسد
نعم لطف وقعت على الجلى
قضى سعيدا لسعيد أزلا
ومن جرى في علمه أن يلقي
لم يزل الصديق منه بالرضا
رضا محبة سوى إرادته
ومذهب الجمهور وهو الأسنى
رازقنا والرزق ما ينتفع
بيده الهدى مع الاضلال
والاهتدا الايمان والتوفيق أن
وخلق طاعة فتي الجويني
واللطف ما للبعد عنده يقع

حقيقة بلا مجاز يرمق
يحفظ يكتب في السطور
كذا على عصيانه العقابا
له تعالى لصريح المسالك
بالنكر من عذابه المطيما
ووصفه بالظالم استحالا
وهل يرى الآن وفي المنامه
أما الوقوع يقظة فالجل رد
ووقعت في النوم لابن حنبلى
وعكسه الشقى فلن يبدلا
بالموت مؤمنا فليس بشقى
أعده لكل أمر مرتضى
مسيئة قلت كذا أرادته
ان جميع هذه بمعنى
به ولو كان حراما يقع
أى خلق الهدى كما الضلال
يخاق للطاعة قدرة البدن
وضده الخذلان بالرأين
صلاحه أخرى بفعل ما يقع

والختم والطبع الا كنه اعدد
والجعل ماهيات ممكن ضبط
ارسل جل رسله للخلق
وخص طه انه لهم ختم
قلت اتنا البعث الى الملائك
فضله على الانام الملائك
قلت الخواص اذ عوام البشر
معجزة خارق عادة قرن
تحد الدعوى والايمان يرى
بلا الشهادتين نطقاً ان قدر
اعمالنا الجوارح الاسلام
وقال في الاحسان سيد البشر
والفسق لا يزيل ايماناً ومن
نحت المشيئة فاما نفعه
لما بمحض الفضل او معه حي
اول شافع واولى احمد
قلت رأى الكسبي ان من قتل
والنفس بعد الجسم تبقى ثم هل
وماله الشيخ الامام قد ذهب

خلق الضلالة بقلب المبعث
ثالثها مركباتها فقط
بالمعجزات الباهرات الصدق
وان بعثه جميع الخلق غم
اقوى بل الاجماع في هذا حكي
فالانبياء بعد فالملائك
افضل من عوامهم في الأشهر
به التحدى ومعارض أمن
تصدق قلبه وان يعتبر
ذا شرط أو شطر تردّد صدر
وحيث لا ايمان لا تنقام
ان تعبد الله كأنك الخبير
هلك ذا فسق بايمان قرن
ثم النعيم أو سماح رحمه
شفاعه النبي أو غير النبي
والموت قبل أجل لا يوجد
ذو اختلاس وهو رأى ما قبل
تفنى لدى البعث تردّد حصل
لا أبداً قولان في عجب الذنب

والمرئي عنه تصحيح الالاء
 قلت له نجل قتيبة قفا
 حقيقة الروح النبي أمسكا
 كرامة الولي حق حاصله
 لنحو فرع دون والد وأن
 رأى لأستاذ وهذا فاسد
 وما نكفر امرأ ببدعته
 ولا نجوز الخروج أصلاً على
 وعندنا أن عذاب القبر حق
 والحشر والصراط والميزان
 وما عليهما فلم يطرأ فنا
 وزاوج على الانام قولاً
 وما على الرب العلى شئ وجب
 فنعتقد المعاد بالأجسام
 وأن خير أمة الختار
 حقيقة الصديق والخلافه
 فعمر الفاروق ثبت الولي
 وبرأ الله العليم عائشه
 نمسك عن تشاجر الصحابه
 من ذين والحديث قد تأولا
 والأخذ بالحديث أحرى بالوفا
 عن كشفها فلا تبق أن تتركها
 قال القشيري وليست واصله
 يحيى ميتا قلت قد حكي عن
 إذ هو انكار لما يشاهد
 من أهل قبلة الهدى أى شرعته
 سلطاننا وذو اعتزال فصلاً
 مع سؤال ملكيه اللذ حق
 نار الجنان مخلوقان الآن
 ولا على من فيهما قد أسكنا
 نصب امام أى ولو مفضولا
 ومحض فضل ماعليه قد كتب
 حقاً يقينا بعد ذا الاعدام
 من بعده رفيقه فى العار
 بالحق وهو ابن أبى قحافه
 عثمان ثم المرتضى المولى على
 فيكفر الرامى لها بفاحشه
 كلا نراه محرراً ثوابه

والشافعي مالكا نعمان مع
سفبان الثوري الامام أحدا
والاشعري المكتفي أبا الحسن
وكيف لا وهو امام السنة
طريقة الجنيد في التصوف
* مما الذي عرفانه لنفع
أنّ الأصح المستبان زينه
وقال غيره كثير منا
والفيلسوف عينه في الواجب
الممكن المعدوم لا شيء ولا
ثان لدى أكثرهم ذا أما
وأن أسماء الاله الحسنى
ومؤمن أن شاء ربّي يحكي
* وأنه تلذذ الكفار
وأنّ ماله يشار بآنا
قلت المناسب وأن النفسا
نمت إذا واه وأيضاً ناقضا
والجوهر الفرداي الجزء الذي
وأنه لا حال بين ذى العدم

اسحاق الاوزاعي داود الورع
باقى الأئمة على نهج الهدى
نراه في الدين على أوفى سنن
وحافظ الدين بأوفى جنه
وصحبه قويمه التصرف
ولا يضرّ جهله في الشرع
أنّ وجود كل شيء عينه
قلت لدى التحقيق هذا الاسنى
قد فعل أول ذى المذاهب
ذات وليس ثابتا كذا على
وأنه الاسم هو المسمى
قصر على التوقيف أعنى الاذا
لخوف سوء الختم لا للشك
لحض الاستدراج لا الابرار
الهيكل المخصوص أعنى البدنا
الهيكل المخصوص أى ماحسا
لامساكه عن نفسنا فيما مضى
لا يتجزأ ثابت فيما احتذى
وذى الوجود خلف ما القاضى حكم

وابن الجويني قلت لكن انتخبا
 مع الاضافات أمور تعتبر
 ما عرض بعرض يقوم
 ولا محلين يحل في الأصح
 وأنه المثلان كالضدين لا
 دون الخلافين وأما ما جرى
 أنهما على الوجود اجتماعا
 وأنه أحد شقي ممكن
 يحتاج للسبب وينبني على
 من أثر الى المؤثر بما
 تركب أو أول فقال
 قلت اقتضى هذا علو الاول
 قيل المكان سطح حار بطننا
 وقيل بعد ذو وجود معلى
 وقيل مفروض وذا البعد الخلا
 ذا كون جسمين تباعدا وما
 وجوهه قد قيل في الزمان
 قلت ارتضى الامام ذا ولفلك
 وقيل بل حركة لفلكه
 رجوعه عنه وأن السببا
 في الذهن لا ذاتا وجودا استقر
 ولا زمانين معا يدوم
 قلت الجواز الفخر في الاولى لمح
 يجتمعان في الوجود مسجلا
 بينهما تناقض فلا يرى
 ولا معا عن الوجود ارتفاعا
 ليس به أولى بقاء الممكن
 أن علة احتياج ما انجلي
 امكانه أو الحدوث أو هما
 والثان شرطه وذا أقوال
 لكن لدى الجمهور ثانياً العلى
 مس من المحوى سطحا علنا
 ينفذ فيه بعد ذات الجسم
 ثم الخلاء جائز وقيل لا
 بينهما شئ بما يسميهما
 جرد لا جسم ولا جسماني
 معدل النهار بعضهم سلك
 وقيل بل مقدار تلك الحركة

واختير قرن متجدد وهم
 * ازالة لذلك الابهام
 * تمتع تداخل الاجسام
 وان من الاعراض بخلو جوهر
 ويتناهى بعد كل جوهر
 * علته في وقتها والمجتيبي
 ذى مطلقا ثنائها الرتيبه
 اما التقدم عليه مرتبه
 وحصر اللذة في المعارف
 وهي لدى ابن زكريا عدي
 وقبل ذى ادراك ما يلائم
 قلت الصواب أن هذه تعد
 * قابلاها الالم ثم ما يجمع
 أو ممكن لان ذاته مضت
 في خارج أو اقتضت أن يعلما
 * * خاتمة *

أول واجب على المكلف
 وقال الاستاذ المؤدى من نظر
 وابن الجويني قال وابن فوركا
 قلت جرى ذا الخلف لفظا آيلا
 معرفة الله ببرهان وفي
 لها وقال القاضي أول النظر
 القصد للصحيح منه مدركا
 بعد ذى مقاصد أو وسائل

وصاحب النفس الآتية رباً
 ومن يكون عارفاً بربه
 يخاف وارتجى فصار صاغياً
 فارتكب المأمور والنهي اجتنب
 فكان جل سمعه مع البصر
 وصار لله ولياً ان سأل
 وساقط الهمة لا يبالي
 وفوق جهل الجاهلين يجهل
 فدونك الصلاح أو فسادا
 سعادة أو شقوة نعيماً
 وزن بشرع خاطراً فان خلا
 فان من الوقوع لا الايقاع في
 وان يك استغفارنا يغفر
 من ثم قال السهر وردى اعمالاً
 مستغفراً وان يكن منهياً
 فانه نفسى أو شيطاني
 حديث نفس كف عن لسانى
 قلت وفي مجرد العزم أحكاما
 أمانة خالف وجاهدتها وان

بها عن السفساف والعمل حنا
 تصور ابتعاده من قربه
 لما يقول آمراً وناهياً
 فعنده سيده له أحب
 ويده كل به صح الخبر
 أعطاه سؤله وان لا ذكفل
 بما اتعنى من طرق الوبالى
 وفى رباق المارقين يدخل
 قربا من الله أو ابتعادا
 فى منزل البقاء أو جحيمها
 مأموره بادر فذا من ذى العلا
 منهية خشيت لا توقى
 لمثله فانا نستغفر
 وان تخف عجباً فداوى الخلالا
 فاحذر فليس فعله مرضيا
 فان تل فافزع الى الديان
 وعمل والهم مغفوران
 بآئمه والعزم ما قد صمما
 فعات تب فان أثبت أن تطمئن

وحجة في غيها استلذاذا
 فاذا كرم مجرم هاذم الذات
 أو لقنوط فإخش مقت الرب
 وما حوى رحمة والكرم
 تحقيقها إقلاعه في الحال
 مع تلافى حق استطاعه
 سعت ولو من بعدها قل
 مع دوم اصرار على غير ولو
 وان شككت هل انتهى ينتى
 ومن هنا قال الجوينى لو حصل
 ذا الغسل فيه ثالث أو رابع
 بقدرة الاله مع ارادته
 أعطاه قدرة بها استطاعا
 فالله جل خالق لا مكنتب
 لاجل ذا القدرة فيما صححوا
 وأنه المعجز الذى يُخَالِ
 تقابل الضدين لا كالمملكة
 ورجعت طوائف اكنسابا
 وثالث يقول هذا اختلفا
 أو كسلا يستحوذ استحوذا
 وفجأة الزوال والفوات
 واتل عليها آى غفر الذنب
 وأعرض التوبة وهى الندم
 وعزم أن لاعود في المآل
 وان يخلق فهنا اطاعه
 عن دينه ولو صغير الزلل
 كان كبيرا حسبها الجلل رأوا
 أو هو مأمور فامسك تسلم
 شك له في حالة الوضوء هل
 يترك فعله وكل واقع
 خلاق كسب العبد من بدايته
 أن يتولى الكسب لا الابداعا
 وعنده بعكس هذا منتسب
 لعمل الضدين ليست تسليح
 وصف وجودى لها يقابل
 مع عدم كما الحكيم سلكه
 وآخرون تركنا الاسبابا
 أى باختلاف الناس وهو المصطفى

من ثم قبل قصدك التجريد مع
 خفية وعكسه انعطاط
 وقد يجنى الشيطان باطراح
 في صورة الاسباب أو بكسل
 ومن يوفق الإله يبحث
 في الكون الا ما أراده ولا
 الا اذا أراده تعالى
 وقد أنى القول على المطاوب
 والحمد لله الكريم ظاهرا
 ثم سلام وصلاة الرب
 ما هطل السحب بوبل وكفا
 داعية الاسباب شهوة تقع
 عن ذروة بها العلى يُناط
 جانب رب الناس كالنصاح
 وممن في صورة التوكل
 عن ذين علما بأن لا يحدث
 ينفعنا عرفانا بما انجلا
 جدا ومجدا وسما جللا
 منقحا موضح الاسلوب
 وباطنا وأولا وآخرها
 على النبي وآله والصحب
 وحسبنا الله تعالى وكفى

﴿ثم البدر اللامع﴾